ترينـدز للبحوث والاستشـارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

العدد:
01

رؤى أنجلوفونية

Anglophone Visions

أكتوبر
2025

رؤى أنجلوفونية

ملف العدد

- هل يعكس الإعلام القلقَ الشعبي، أم يزيده؟
- اتجاهات الإعلام الرقمي العالمي
- الذكاء الاصطناعي أمام ثلاثة قرارات عالمية حاسمة
- دور الإعلام في توفير الطمأنينة

السياسة والأمن

- المشهد العالمي للإرهاب
- إعادة تقييم برامج مكافحة التطرف العنيف

الاقتصاد والمجتمع

- ما بعد الحرب التجارية
- اقتصاد الانتباه: عندما تصبح العيون هي السلعة الأثمن

الفكر والثقافة

- فصل الأدب عن الفلسفة
- نمطية المثقفين في نيويورك
- أخلاقيات استعمار الفضاء: "الهروب" الإنسانوي

ANGLOPHONE VISIONS

مقدمة العدد

عالم يتشكّل من جديد

يمرّ العالم حاليًّا بتحوّل عميق ومتعدّد الأبعاد، يتجاوز مجرد التحوّلات السياسية أو الاقتصادية. ويشهد العالم تآكلًا ممنهجًا للواقع القديم، وبروز منظومة جديدة تتّسم بالتشظّي وعدم اليقين. وهذا التحوّل ليس مجرد انتقال من القطبية الواحدة إلى التعدّدية القطبية، بل هو عملية أعمق تتضمّن تفكّك القوة ولامركزية النفوذ، وأزمة ثقة شاملة تمتدّ لتشمل الجغرافيا السياسية، والوسائط الإعلامية، بل وحتى الهوية الثقافية. وتُجمع المقالات في هذا العدد الافتتاحي من مجلة "رؤى أنجلوفوينة" بين تحليل هذه التحوّلات الجارية وبين إطار فكري يُعنى بكيفية فهمها والتعامل معها.

وتأتي مجلة "رؤى أنجلوفوينة" استكمالًا للمشروع الذي بدأ مع "رؤى فرانكوفونية"، لكن بتركيز مختلف: العالم الناطق بالإنجليزية، حيث تَتَصَدَّر أكثر النقاشات الفكرية والبحثية تأثيرًا في عصرنا. هذا العالم هو الذي يضع كثيرًا من المفاهيم والسياسات التي تُترجم لاحقًا إلى اتجاهات عالمية، ولذلك من الضروري أن تصل هذه الرؤى إلى القارئ العربي بشكل نقدي وواعٍ.

وتستكشف المقالات التالية الجوانب السياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والفلسفية لهذا التحول؛ من تراجع الحوكمة العالمية التقليدية في مواجهة التنافس بين القوى العظمى، إلى انهيار الثقة بالفضاء الرقمي المشبَع بالمحتوى الاصطناعي. كما نبحث في السباق المحموم نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي، والواقع الإنساني المؤثر للنزوح، والتحديات الأخلاقية التي يفرضها التقدُّم التكنولوجي في مجالَي التكنولوجيا الحيوية والفضاء. ويقدِّم هذا التقرير رؤية تجمع بين التحليل الدقيق والتفكير النقدي؛ بهدف إلقاء الضوء على الديناميكيات الخفيّة التي تشكّل حاضرنا ومستقبلنا.

01

هل يعكس الإعلام القلق الشعبي، أم يزيده؟

تناول برنامج "مورال مايز"، الذي يُبثّ على "راديو 4" البريطاني، بتاريخ 4 سبتمبر 2025، سؤالًا محوريًّا في الفلسفة السياسية والإعلامية: ما دور الإعلام في تشكيل المزاج العام؟ هل يكتفي بنقل مخاوف الناس وآرائهم، أم أنه يضخّمها ويحوّلها إلى حالة من القلق الاجتماعي والسياسي؟

ويأتي السؤال في سياق بريطاني متوتر: نقاشات الهجرة، وتداعيات الأزمة الاقتصادية، وأزمات السكن والخدمات العامة، والاستقطاب المتزايد بين التيارات السياسية. والإعلام – سواء التقليدي (كالصحف والقنوات التلفزيونية) أو الرقمي (وسائل التواصل) – أصبح لاعبًا أساسيًّا في صياغة الخطاب العام.

خلفية فلسفية للنقاش

وضعت الحلقة إطارًا فلسفيًّا يقوم على محورين، هما:

- المحور الأول: "الإعلام مرآة"؛ أي أنه مجرد ناقل للمزاج الشعبي، يعطي مساحة لما يدور في المجتمع، حتى لو كان ذلك قلقًا، أو غضبًا.

- المحور الثاني: "الإعلام كعامل محرض"؛ أي أنه ليس محايدًا، بل يضخّم القلق، ويسلّط الضوء على أحداث معينة، ويؤدي إلى مضاعفة الاستقطاب.

لقد دار النقاش الأخلاقي حول: هل من حق الإعلام أن يثير المخاوف؟ أم أن عليه واجبًا أخلاقيًّا في التهدئة والتوازن؟

أبرز الأطراف المشاركة في النقاش

كعادة The Moral Maze، لم تقتصر الحلقة على المحاورين الدائمين، بل استضافت شخصيات فكرية من خلفيّات مختلفة. ومن بين المساهمين:

- إعلاميون مخضرمون دافعوا عن فكرة أن الإعلام لا يخلق القلق، بل يكشفه.

- أكاديميون في علم الاجتماع والإعلام أشاروا إلى أن التغطية الإعلامية الانتقائية، خصوصًا في قضايا الهجرة والجريمة، تسهم في تضخيم المخاوف.

- مفكرون سياسيون طرحوا بُعدًا أخلاقيًّا: هل واجب الإعلام خدمة الحقيقة المجردة، أم المصلحة العامة، حتى لو عبْر التهدئة والانتقاء؟

المحاور الرئيسية للنقاش:

أ. الإعلام والهجرة

أحد الأمثلة الأكثر تداولًا في النقاش كان تغطية موضوع الهجرة.

- رأي: الإعلام الشعبي (بعض الصحف مثل Daily Mail أو القنوات التبسيطية) يركّز على قصص فردية مثيرة عن جرائم أو ضغوط على الخدمات العامة؛ ما يعطي انطباعًا أن الهجرة تهديد شامل.

- مقابل ذلك: الإعلام الليبرالي (مثل The Guardian) يحاول تهدئة الخطاب، وإبراز فوائد الهجرة، لكنّه يُتهم بالتقليل من المخاوف الحقيقية.

المعضلة الأخلاقية: هل تضخيم الخوف من الهجرة "انتهاك أخلاقي"، لأنه يؤثر على حياة ملايين المهاجرين بصورة سلبية؟ أم أن إخفاء القلق الشعبي يُعدّ خيانة للحقيقة؟

ب. الإعلام والأزمات الاقتصادية

نقاش آخر تركَّز على دور الإعلام في أزمة غلاء المعيشة.

- بعض الضيوف رأوا أن التغطية المفرطة للأزمات (مثل صفوف الانتظار في البنوك، أو النقص في السلع) قد تؤدي إلى "ذعر جماعي" أسوأ من المشكلة نفسها.

- آخرون قالوا: الناس لا يتحرّكون إلا إذا سلّط الإعلام الضوء، حتى لو زاد القلق.

النقطة الأخلاقية: هل من المشروع أن يتعمّد الإعلام التركيز على "الجانب المظلم" لتوليد ضغط سياسي؟

ج. الإعلام كسلطة رابعة، أم كسلطة مضخِّمة؟

تطرّق النقاش إلى النظرية الكلاسيكية للإعلام كـ"سلطة رابعة" تراقب السلطة السياسية. ولكن الطرح المضاد كان: الإعلام لم يعُد مجرد سلطة رقابية، بل أصبح فاعلًا سياسيًّا يملك أجندات ويؤثر على اتجاه الرأي العام، وأحيانًا يَستخدم "الإثارة" لزيادة المتابعة والأرباح.

هنا، برزت معضلة، وهي:

- إذا كان الإعلام يُثير القلق فقط من أجل نِسَب المشاهدة، فهذا سلوك غير أخلاقي.

- إذا كان القلق حقيقيًّا وموجودًا في المجتمع، فالإعلام يؤدي واجبه عبر نقله بصدق.

د. الإعلام الرقمي ووسائل التواصل

جزء من الحلقة ركّز على كيف غيّرت وسائل التواصل الاجتماعي المعادلة.

- تويتر "X" و"فيسبوك" و"تيك توك" تُضخّم الأخبار المثيرة؛ لأن الخوارزميات تكافئ المحتوى المثير للجدل.

- انتشار الأخبار المضلِّلة (fake news) يُظهر أن القلق قد لا يكون انعكاسًا حقيقيًّا لمزاج شعبي، بل صناعة مقصودة عبر التضخيم الرقمي.

النقطة الأخلاقية: هل تتحمّل المنصات التقنية مسؤولية أخلاقية مشابهة للإعلام التقليدي؟

الحِجَج الأخلاقية الأساسية:

1. مبدأ الحرية: الإعلام يجب أن يُسمح له بنقل ما يشاء، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة القلق. وأي محاولة لتقييد دوره بحجة "التهدئة" قد تقود إلى الرقابة.
2. مبدأ المسؤولية الاجتماعية: الإعلام قوة مؤثرة في تشكيل المجتمع؛ وبالتالي لا يمكنه الادّعاء بالحياد، وعليه واجب أخلاقي لتخفيف التوتر، لا زيادته.
3. المنفعة العامة مقابل الحقيقة الصادمة: هل يجب أن يُقدَّم "الواقع كما هو" مهما كان مقلقًا، أم أن من المشروع صياغة الأخبار بطريقة لا تثير الذعر؟
4. المداخلات الفكرية المهمة

- أحد الضيوف الإعلاميين قال: "لسْنا نحن من يصنع القلق. نحن فقط نُظهره على الشاشة. اللوم يجب أن يوجَّه للسياسات، لا للصحفيين".

- أكاديمي في علم الاجتماع ردّ قائلًا: "طريقة عرضكم للخبر تصنع فارقًا. فعندما تُختار صورة معينة أو عنوان مثير، فإنكم تَزرعون الخوف حتى لو لم يكن موجودًا".

- المحاورون الدائمون تبادلوا سؤالًا فلسفيًّا: هل الإعلام مجرد أداة، أم فاعل أخلاقي له مسؤولية مباشرة عن المزاج الجمعي؟

البُعد الأخلاقي العميق

ما ميّز الحلقة هو أنها لم تقف عند حدود الإعلام كوسيلة، بل طرحت سؤالًا وجوديًّا:

- هل المجتمعات الحديثة بحاجة إلى درجة من القلق الإعلامي لكي تتحرّك سياسيًّا؟

أم أن هذا القلق أصبح مرضيًّا، يقود إلى الشعبوية، وتفكّك الثقة بالمؤسّسات؟

الخاتمة

كعادة The Moral Maze، لم تنتهِ الحلقة بحكم قاطع. ولكن يمكن تلخيص المزاج العام فيها بالنقاط التالية:

- الإعلام - بلا شكّ - له تأثير مضاعف على القلق الشعبي.

- لا يمكن إعفاء الإعلام من المسؤولية الأخلاقية بحجة أنه "مرآة".

- لكن فرض التزامات صارمة على الإعلام قد يفتح الباب للرقابة وقمع حرية التعبير.

- الحل ربّما يكمن في المهنية والشفافية: أن يوضح الإعلام دوافعه التحريرية، وأن يوازن بين الحرية والمسؤولية.

الحلقة لها انعكاسات مباشرة على النقاش السياسي البريطاني:

- صعود الشعبوية اليمينية واليسارية مرتبط بقدرة الإعلام على تضخيم مخاوف الناس.

- تآكل الثقة في الإعلام التقليدي جعل الناس أكثر اعتمادًا على وسائل التواصل، حيث تضخيم القلق أكثر خطورة.

- السؤال الأهم: هل يمكن أن يعود الإعلام إلى دوره كـ"خدمة عامة" بدلًا من أن يكون مجرد صناعة مربحة؟

حلقة "هل يعكس الإعلام القلق الشعبي أم يزيده؟" من The Moral Maze كانت مثالًا نموذجيًّا على المزج بين التحليل الفلسفي والأسئلة العملية. وكشف النقاش أن الإعلام ليس مجرد وسيط محايد، بل هو قوة فاعلة ذات أثر سياسي وأخلاقي مباشر.

وتبقى المعضلة الكبرى مفتوحة: هل يُفترض بالإعلام أن يكون مجرد ناقل للواقع، أم أنه مسؤول عن صياغة وتهذيب هذا الواقع لصالح التماسك الاجتماعي؟

02

اتجاهات الإعلام الرقمي العالمي

تستعرض دورية الصحافة الاستقصائية العالمية تقرير معهد رويترز السنوي لعام 2025 عن تحولات جوهرية في المشهد الإعلامي العالمي، ما يؤكد وجود تطور مزدوج المسار يؤثر على كيفية استهلاك الجمهور للمعلومات وثقته بها. أولًا، هناك تحول واضح في أنماط الاستهلاك، حيث يتجه الجمهور بشكل متزايد بعيدًا عن المنصات الإعلامية التقليدية، مثل الصحف المطبوعة والتلفزيون ومواقع الأخبار الإلكترونية، ويتجه نحو منصات التواصل الاجتماعي والبودكاست. ثانيًا، يتوازى هذا التحول مع أزمة عميقة في ثقة الجمهور، حيث تتزايد المخاوف بشأن انتشار المعلومات المضللة، خاصة من خلال المؤثرين والشخصيات عبر الإنترنت.

لا شك أن المؤثرين عبر الإنترنت يستحوذون على حصة متزايدة من الجمهور، إلّا أن التقرير يكشف عن مفارقة مركزية، وهي أن العلامات التجارية الإعلامية التقليدية مازالت تحتفظ بدور حاسم وغير قابل للاستبدال كمرجع نهائي للثقة والحقيقة. وعندما يسعى الناس إلى التحقق من المعلومات فإنهم يفضلون "مصدر أخبار يثقون به" على جميع الخيارات الأخرى، بما في ذلك مواقع تدقيق الحقائق المتخصصة أو التقنيات الجديدة، مثل روبوتات الدردشة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي. هذا التناقض يؤكد أن الثقة هي العُملة الأكثر قيمة في العصر الرقمي. ويختتم هذا التقرير بتقديم توصيات استراتيجية للرد على هذه التحوُّلات، مع التأكيد على ضرورة الاستثمار في الصحافة الاستقصائية عالية الجودة، واستكشاف نماذج إيرادات جديدة مثل المحتوى المدفوع للبودكاست.

مقدمة: النظام البيئي المتطور للمعلومات

يقدم تقرير معهد رويترز للأخبار الرقمية لعام 2025، الذي أُجري مسحه على 48 سوقًا عبر ست قارات، معيارًا حيويًّا لفهم المشهد الإعلامي العالمي؛ إذ تتجاوز النتائج الرئيسية للتقرير كونها مجرد إحصاءات، لتكشف عن تغيرات جوهرية في سلوكيات الجمهور وتصوراته. ويهدف هذا التحليل إلى تشريح هذه البيانات الأولية، وتقديم تفسير استراتيجي لها يمكن أن يكون مفيدًا للمهنيين في قطاعيْ الإعلام والمعلومات.

يجب فهم نتائج التقرير ليس كأحداث معزولة، بل كأعراض لتغيُّر منهجي أوسع نطاقًا. لقد انتقل النظام البيئي للمعلومات من نموذج البث التقليدي (أي من واحد إلى عدة) إلى نموذج شبكي لامركزي (أي من عدة إلى عدة). في الماضي، كانت وسائل الإعلام التقليدية بمثابة حراس البوابات، أمّا اليوم، فتلعب المنصات والخوارزميات هذا الدور، ما يخلق ديناميكيات قوة جديدة. هذا التحول لا يؤدي فحسب إلى نقاط ضعف جديدة، مثل انتشار المعلومات المضللة، ولكنه يفتح أيضًا فرصًا جديدة للتفاعل المباشر مع الجمهور. ومن ثم يجب أن يُنظر إلى نتائج التقرير من خلال منظور هذا الاضطراب المنهجي، وليس فقط كبيانات اتجاهات منفصلة.

تآكل هيمنة وسائل الإعلام التقليدية

يُظهر تقرير رويترز للأخبار الرقمية لعام 2025 تحوُّلًا واضحًا في الجمهور بعيدًا عن المنصات الإعلامية التقليدية؛ حيث يشير التقرير إلى أن عددًا متزايدًا من المستجيبين يبتعدون عن الصحافة المطبوعة وشاشات التلفزيون ومواقع الأخبار الإلكترونية لصالح بدائل رقمية أكثر ديناميكية. هذا التراجع في الاستهلاك التقليدي مدفوع بعدة عوامل، بما في ذلك عادات المستخدمين المتغيرة، حيث أصبح الاستهلاك عبر الهاتف المحمول هو القاعدة، مع تجزئة الانتباه في بيئة المعلومات المزدحمة. ولم يَعُدْ الجمهور يعتمد على عدد قليل من المؤسسات الإخبارية كمصادر أساسية للمعلومات؛ بل أصبح يتنقل عبر مجموعة واسعة من المنصات للعثور على المحتوى الذي يرغب فيه.

صعود المُجَمِّعين والمنصات

يقابل تراجع المنصات التقليدية صعودٌ سريعٌ لمنصات التواصل الاجتماعي والبودكاست كمصادر أساسية للأخبار. ويذكر التقرير أن عددًا متزايدًا من المستجيبين يتجهون إلى هذه المنصات للحصول على الأخبار. ويتضمن هذا التحول أيضًا زيادة في استهلاك محتوى الفيديو والانتشار المتزايد للشخصيات والمؤثرين على منصات مثل يوتيوب وتيك توك. هذه الشخصيات تعمل كمرشحات ومُجَمِّعين ومعلقين على الأخبار، على الرغم من أنها نادرًا ما تقوم بالتحقيق الصحفي الأصلي. وبدلًا من ذلك، يعتمد هؤلاء المؤثرون على المحتوى الذي تنتجه العلامات التجارية الإعلامية المرموقة.

إن التحوُّل نحو المنصات الاجتماعية والفيديو لا يعني بالضرورة رفضًا للصحافة المهنية، بل هو في كثير من الأحيان انعكاس لرغبة الجمهور في الاسترخاء ومشاهدة المحتوى القائم على الترفيه. فالناس لا يبحثون بالضرورة عن "الأخبار" بالمعنى التقليدي على هذه المنصات؛ بل يبحثون عن الترفيه والتعليق والمجتمع، ومن ثم فإن المحتوى الإخباري يأتي كمُنْتَج ثانوي لهذا البحث. هذا الاعتماد الأساسي يمثل فرصة استراتيجية لمنظمات الأخبار، حيث تشكل الطبقة العليا من التعليق (المؤثرين) طبقة أساسية من الصحافة الأصلية. ويجب النظر إلى هذه العلاقة التكافلية على أنها طريق محتمل للشراكة، وليس مجرد منافسة.

شخصيات الأخبار الجديدة: مفارقة التأثير مقابل الثقة

يعرض التقرير مفارقة مركزية؛ ففي حين أن المؤثرين عبر الإنترنت يكتسبون جمهورًا، يُنظر إليهم في الوقت نفسه على أنهم أحد أكبر التهديدات لنشر المعلومات المضللة. وقد أفاد 47% من المستجيبين بأن المؤثرين والشخصيات عبر الإنترنت يمثلون أحد أكبر تهديدين عالميين لنشر المعلومات الخاطئة أو المضللة، وهي نسبة تكاد تساوي التهديد المُتَصَوَّر من قِبَل السياسيين الوطنيين. في المقابل، يرى 32% من المستجيبين أن وسائل الإعلام والصحفيين يشكلون تهديدًا كبيرًا للمعلومات المضللة.

إن شعبية المؤثرين وعدم ثقة الجمهور فيهم ليسا أمرين متناقضين، بل هما وجهان لعملة واحدة؛ إذ إن هذا الوضع يشير إلى وجود نظام من مستويين لاستهلاك المعلومات: مستوى للاستهلاك العادي (ثقة منخفضة، مع انتشار واسع)، ومستوى للتحقق (ثقة عالية، مع انتشار أقل). كما أن متابعة الناس للمصادر التي لا يثقون بها ليست بالضرورة من أجل "الحقيقة"، بل من أجل الترفيه أو الانتماء المجتمعي أو الراحة التي توفرها الخوارزميات. هذا التناقض يؤكد على أن الثقة لاتزال هي الأصل الأكثر قيمة في المشهد الإعلامي.

التحدي المتفشي للمعلومات المضللة

يتعمق التقرير في قلق الجمهور الشامل بشأن صعوبة التمييز بين الحقيقة والأكاذيب عبر الإنترنت؛ إذ إن أغلبية الجمهور (58%) تشعر بأن التمييز بين الحقيقة والأكاذيب أصبح أكثر صعوبة على نحو متزايد. هذا القلق ليس مجرد مشكلة عابرة، بل هو التحدي الرئيسي للعصر الرقمي. فعندما يصبح من الصعب تحديد المصداقية، تتآكل الثقة في المؤسسات بشكل عام، ما يؤدي إلى بيئة من الشك المستمر. وهذا الشك يمكن أن يؤدي إلى تراجع في المشاركة المدنية، وزيادة في الاستقطاب، ويُفضي في النهاية إلى انهيار الوعي المشترك.

القيمة الاستراتيجية للصحافة الاستقصائية وتقرير المساءلة

يرى التقرير أن الصحافة الاستقصائية لها دور حاسم في إعادة بناء ثقة الجمهور. فقد أعرب المستجيبون عن رغبتهم في المزيد من تقارير المساءلة من وسائل الإعلام، ويريدون من الصحفيين التركيز على التحقق من ذوي النفوذ، وتقديم محتوى معمق، بدلًا من السعي وراء "النقرات" التي تُتيحها الخوارزميات.

ولا شك أن مطالبة الجمهور بالمحتوى الحقيقي تمثل رفضًا صريحًا لاقتصاد "النقر"، كما تمثل تأييدًا لنموذج عمل يقوم على مبدأ "الجودة تفوق الكمية". وتطرح هذه الرغبة مسارًا واضحًا للهروب من السباق نحو القاع المتمثل في السعي وراء النقرات. ومن ثم فإن المؤسسات الإعلامية يجب عليها أن تعيد

تخصيص الموارد بشكل استراتيجي بحيث تنتقل من إنتاج كميات كبيرة من المحتوى السطحي الذي يرضي الخوارزميات، إلى إنتاج كمية أقل من التقارير عالية الجودة والتأثير التي تمنح العلامة التجارية الولاء والثقة. هذه هي الطريقة الوحيدة لبناء نموذج عمل مستدام في سوق معلومات مشبع.

صعود صحافة الصوت

يسلط التقرير الضوء أيضًا على النمو المستمر للبودكاست، خاصة بين الجماهير الشابة، باعتباره اتجاهًا واعدًا لمستقبل صحافة المراقبة. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، استمع 5% من المستجيبين إلى بودكاست إخباري في الأسبوع الماضي، وهو معدل يضاهي شعبية بعض مواقع التواصل الاجتماعي مثل إنستغرام وواتساب وتيك توك وإكس (تويتر). علاوة على ذلك، يعتقد ما يقرب من ثلاثة أرباع مستمعي البودكاست (73%) أن البودكاست يساعدهم على فهم القضايا بعمق أكبر.

فرصة تحقيق الدخل

يحتوي التقرير على تحليل حاسم ومهم. فقد وجد أن جماهير البودكاست أكثر استعدادًا للدفع مقابل المحتوى عالي الجودة والمعمق، وفي هذا السياق أشار أحد المستجيبين إلى أنه سيفكر في الدفع مقابل بودكاست يقدم صحافة استقصائية فريدة، أو مناقشات يقودها خبراء، أو تحليلًا عميقًا.

يرتبط نجاح البودكاست في تحقيق الدخل بالقيمة المتأصلة للشكل. إذ إن تجربة الاستماع "المريحة" للبودكاست تعزز من الاستهلاك، فيصبح الجمهور على استعداد لدعمه ماليًّا أكثر من محتوى الويب المجزأ المليء بالإعلانات. ويتناقض هذا بشكل حاد مع "خرطوم" المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية المليئة بالإعلانات. ومن ثم يجب على الشركات الإعلامية أن تنظر إلى الصوت كوسيلة أساسية، وليست ثانوية، لبناء نموذج عمل قائم على الاشتراكات، مع التركيز على إنشاء محتوى صوتي حصري وعالي القيمة يستفيد من قدراتها الصحفية الفريدة.

الخاتمة

يمثل تقرير رويترز للأخبار الرقمية لعام 2025 لحظة حاسمة في فهم الاتجاهات العالمية للإعلام الرقمي. ففي ظل تحول أنماط الاستهلاك وأزمة المصداقية السائدة، تبقى الثقة هي العملة الأكثر قيمة. وفي هذا السياق، تظل الصحافة المهنية -التي يقودها البشر- هي الوسيلة المستدامة الوحيدة لخلقها. وبناءً على هذا التحليل، يمكن تقديم هذه التوصيات الاستراتيجية متعددة الأوجه:

الاستثمار في الصحافة الجادة: يجب على المؤسسات الإعلامية أن تستثمر بكثافة في الصحافة الاستقصائية وتقارير المساءلة. وهذا الاستثمار لا يخدم المصلحة العامة فحسب، بل هو أيضًا استراتيجية تجارية أساسية لتمييز العلامة التجارية.

التحول إلى نموذج قائم على الثقة: يجب أن يكون الهدف هو الانتقال من نموذج الأعمال القائم على "النقرات"، إلى نموذج يقوم على الثقة، وأن يكون قياس النجاح هو عمق المشاركة وولاء الجمهور، وليس فقط حجم حركة المرور.

تحديد أولويات البودكاست: يجب التعامل مع الصوت كوسيلة أساسية لبناء نموذج عمل قائم على الاشتراكات، حيث يمكن إنتاج محتوى صوتي حصري وعالي القيمة، مثل الصحافة الاستقصائية المعمقة، واستثماره لجذب الجمهور المستعد للدفع.

الاستكشاف الاستراتيجي للشراكات: يمكن استكشاف الشراكات مع المؤثرين المعروفين لزيادة التوزيع، وإعادة توجيه الجماهير إلى المحتوى الصحفي الأصلي الذي تنتجه المؤسسة الإعلامية.

03

الذكاء الاصطناعي أمام ثلاثة قرارات عالمية حاسمة

يشير تحليل المشهد العالمي للذكاء الاصطناعي في سبتمبر 2025 إلى أنه لم يكن مجرد محطة اعتيادية في مسار التطور التكنولوجي، بل نقطة تحول محورية تلاقت فيها ثلاثة قرارات عالمية ستُحدد مسار الذكاء الاصطناعي لعقد قادم. تناول مقال "الذكاء الاصطناعي في سبتمبر 2025: ثلاثة قرارات عالمية حاسمة" في صحيفة إي تي سي هذه الركائز المترابطة: هيكلة الحوكمة العالمية، وإنفاذ اللوائح التنظيمية، والنشر المسؤول للتكنولوجيا.

يبين التقرير أن هذه القرارات متسلسلة بطبيعتها، إذ إن نجاح الحوكمة يعتمد على وجود آليات إنفاذ موثوقة، بينما يشكل الإنفاذ بدوره الحافز الأساسي للشركات لاعتماد ممارسات نشر آمن ومسؤول.

وعليه، يمثل سبتمبر 2025 لحظة فارقة، ليس بسبب ابتكارات تقنية جديدة، بل لتبلور قرارات سياسية وتشريعية ستحدد مستقبل دمج الذكاء الاصطناعي في النظام العالمي. المقال يعالج هذه المرحلة كنقطة التقاء بين الحوكمة والرقابة والنشر المسؤول، في ظل طبيعة الذكاء الاصطناعي العابرة للحدود وتأثيراته على الأسواق والأمن القومي.

ويهدف هذا التقرير إلى تحليل معمق للقرارات الثلاثة، مع تفكيك الفروق الدقيقة، واستكشاف المصالح المتعارضة للأطراف الرئيسية، ورسم رؤى مستقبلية لمسارات الذكاء الاصطناعي عالميًا.

هيكلة الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي

يتمحور القرار الأول حول كيفية بناء نظام حوكمة عالمي للذكاء الاصطناعي. فبعد سنوات من المداولات، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة غير مسبوقة في 25

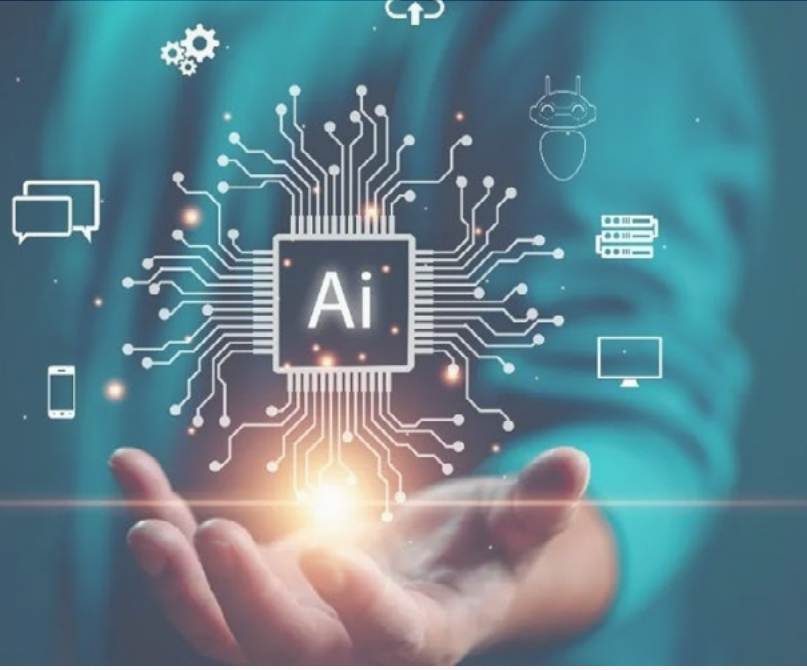

إنفاذ لوائح الذكاء الاصطناعي

يتمحور القرار الثاني حول كيفية ضمان إنفاذ لوائح الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على مَنْ الذي سيكون بإمكانه أن يُخضع الكيانات القوية للمساءلة. صحيحٌ أن قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي يشكل إطارًا قانونيًّا شاملًا، لكن فعاليته تعتمد بشكل كبير على "الإنفاذ القوي". ويشكل الانتقال من النظرية إلى الممارسة نقطة ضعف محتملة في أي نظام حوكمة عالمي.

أغسطس 2025 بإنشاء هيئتين جديدتين: "اللجنة العلمية الدولية المستقلة المعنية بالذكاء الاصطناعي"، و"الحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي". يُعتبر هذا الإجراء "أول جهد موثوق لإنشاء نظام حوكمة عالمي موحد للذكاء الاصطناعي". ويُعزى هذا الإلحاح إلى طبيعة التكنولوجيا العابرة للحدود، والتي يمكن أن تؤثر على الأسواق والأمن العالمي دون اعتبار للحدود الوطنية. فبدون تنظيم، هناك خطر متزايد من وقوع حوادث كارثية، وانتشار التحيُّز الخوارزمي، وإساءة استخدام الأدوات التي تشكل المعلومات والاقتصاد.

إن المساعي نحو حوكمة موحدة تصطدم بواقع المصالح الجيوسياسية المتنافسة؛ إذ إن السباق التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين بات يمثل الديناميكية المركزية التي تشكل عقبة رئيسية أمام أي نظام موحد؛ فكلا القوتين العظميين تعطيان الأولوية للابتكار والأمن القومي على حساب التعاون العالمي. ومن جهة أخرى، فإن قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، والذي يُعَدُّ أول قانون شامل للذكاء الاصطناعي في العالم، يمثل إطارًا تنظيميًّا قائمًا، ويطرح تحديًا كبيرًا أمام أي هيئة عالمية جديدة. وهكذا تكمن التحديات في التنسيق بين هذا الإطار القائم والمبادرة الجديدة للأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، تتبنى الدول الأصغر، مثل تلك الموجودة في الاتحاد الأفريقي، منظورًا مختلفًا يركز على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية، وتجنب ما يُعرف بـ "الاستعمار الرقمي". وقد تتضارب أولوياتهم مع الأجندات الأمنية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة والصين، ما يزيد من تعقيد مهمة توحيد المعايير.

أحد التحديات الرئيسية يكمن في مراقبة أنظمة الذكاء الاصطناعي "المعقدة وسريعة التطور". وهنا يبرز ما يُعرف بـ "تبييض الذكاء الاصطناعي"، حيث قد تزعم بعض الشركات أن أنظمتها آمنة دون تقديم دليل حقيقي. هذه الممارسة تمثل تحديًا كبيرًا أمام المنظمين الذين يحتاجون إلى أدوات وآليات قوية للتحقق من الادعاءات.

هناك محاولات تُبذل من القطاع الخاص للقيام بالتنظيم الذاتي، لكن المنتقدين يرون أن هذه الجهود ستكون "غير كافية" بدون "عقوبات صارمة". ويكتسب شهر سبتمبر أهمية خاصة لأن الهيئات التنظيمية الحكومية ستبدأ في إضفاء الطابع الرسمي على هياكل الرقابة، كما سيتم إطلاق منصات امتثال جديدة. وستحدد النتائج ما إذا كان سيظهر معيار عالمي جديد للمساءلة.

النشر المسؤول للذكاء الاصطناعي

يتناول القرار الثالث مسألة النشر المسؤول للذكاء الاصطناعي، مع التركيز على السلامة وإدارة المخاطر. وفي ظل تزايد قدرات أنظمة الذكاء الاصطناعي، ودمجها في "البنى التحتية الحيوية"، تتزايد احتمالية وقوع حوادث وعواقب غير مقصودة.

من المخاطر المحتملة التي يشير إليها المقال "فضيحة التزييف العميق (deepfake)، وروبوتات المالية الجامحة، وأعطال الأسلحة ذاتية التحكم". ويضع هذا الواقع ضغطًا كبيرًا على الشركات والحكومات لتحسين ممارسات السلامة العامة. وتُعَدُّ هذه التحديات دليلًا على أن الابتكار السريع في حد ذاته لا يكفي،

بل يجب أن يترافق مع فهم عميق لمخاطر النشر على نطاق واسع.

يُعَدُّ شهر سبتمبر 2025 شهرًا حاسمًا في هذا الصدد، حيث تُعقد مؤتمرات كبرى حول تنظيم وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وسوف تصدر مؤشرات سلامة جديدة، وهذه الأحداث تفرض ضغطًا متزايدًا على الشركات لتحسين ممارساتها المتعلقة بالسلامة العامة. إن هذه المؤشرات، سواء كانت من الحكومات أو منظمات المجتمع المدني، تعمل كشكل من أشكال الضغط غير الحكومي الذي يؤثر على سلوك الشركات، خاصةً إذا كانت تؤثر على سمعتها وقدرتها التنافسية.

إن العلاقة بين الابتكار والسلامة تُظْهِر جوهر التحدي الأخير. وستحدد نتيجة هذا القرار هل بإمكان ابتكار الذكاء الاصطناعي أن يكون "سريعًا وآمنًا" في آن واحد، أو ما إذا كان سيؤدي إلى "حوادث كارثية تتسبب في عدم استقرار مالي واجتماعي وجيوسياسي". إن الضغط على الشركات لتحسين ممارسات السلامة (القرار الثالث) هو نتيجة مباشرة لإضفاء الطابع الرسمي المتزايد على الرقابة التنظيمية (القرار الثاني)، وظهور أُطُر الحوكمة العالمية (القرار الأول). إن تهديد التنظيم المستقبلي أصبح يُوَلِّد حافزًا قويًّا للشركات، ويدفعها لاتخاذ إجراءات استباقية بشأن السلامة. وهكذا تتشكل سلسلة سببية: إضفاء الطابع الرسمي على الحوكمة والإنفاذ يخلق ضغطًا مباشرًا على السوق والسمعة من أجل النشر المسؤول؛ أي أنه لا يمكن حل مشكلة واحدة دون إحراز تقدم في المشكلتيْن الأُخريَيْن.

خلاصة وتوقعات استراتيجية

صحيحٌ أن القرارات الثلاثة التي تناولها المقال تُعرض بشكل منفصل، إلّا أنها مترابطة بشكل وثيق؛ إذ إن نجاح الحوكمة العالمية (القرار الأول) يعتمد على وجود إنفاذ فعال (القرار الثاني)، والذي بدوره يخلق الحافز الضروري للنشر المسؤول (القرار الثالث). هذه القرارات المترابطة تشكل حلقة تغذية ديناميكية راجعة. إن شهر سبتمبر 2025 هو اللحظة التي تتلاقى فيها هذه التحديات النظرية مع القرارات الواقعية عالية المخاطر، والقرارات التي تُتخذ في هذه الفترة الوجيزة ستحدد المسار العالمي للذكاء الاصطناعي للسنوات القادمة.

سيناريوهات مستقبلية

استنادًا إلى تحليل القرارات الثلاثة، يمكن رسم سيناريوهيْن رئيسيَّيْن للمستقبل:

- السيناريو الأول "الواقعية المجزأة": في هذا السيناريو، تواصل الدول والشركات القوية السعي لتحقيق مصالحها الخاصة، ما يجعل لجان الأمم المتحدة رمزية وغير فعالة، حيث يكون الإنفاذ ضعيفًا وغير متسق، ويظل نشر الذكاء الاصطناعي بيئة عالية المخاطر والمكاسب.
- السيناريو الثاني "الإجماع العالمي الناشئ": في هذا السيناريو، تكتسب لجان الأمم المتحدة شرعية، وتتعاون الدول، ويصبح قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي نموذجًا موثوقًا، وحينئذٍ يصبح الإنفاذ معيارًا عالميًّا، ويتم تحفيز النشر المسؤول من خلال لوائح واضحة وعقوبات محددة.

الخاتمة

بناءً على هذا التحليل، يُوصَى صانعو السياسات والقادة في الشركات والمستثمرون بما يلي:

- المشاركة الاستباقية: يجب على الأطراف الفاعلة الانخراط بفعالية في الهيئات التنظيمية الجديدة، ليس فقط للامتثال، ولكن للتأثير على صياغة القواعد وتشكيل معايير المستقبل.
- الاستثمار في الإنفاذ: يجب على الحكومات والقطاع الخاص الاستثمار في آليات وأدوات إنفاذ قوية لمواجهة تحديات مثل "تبييض الذكاء الاصطناعي"، ما يضمن موثوقية اللوائح.
- أولوية السلامة: يجب أن يُنظر إلى السلامة والمسؤولية باعتبارهما عنصريْن أساسيَّيْن في تصميم ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي، وليس كفكرة لاحقة. إن إطلاق مؤشرات سلامة جديدة في سبتمبر 2025 هو فرصة لبناء الثقة العامة وإثبات الالتزام.

04

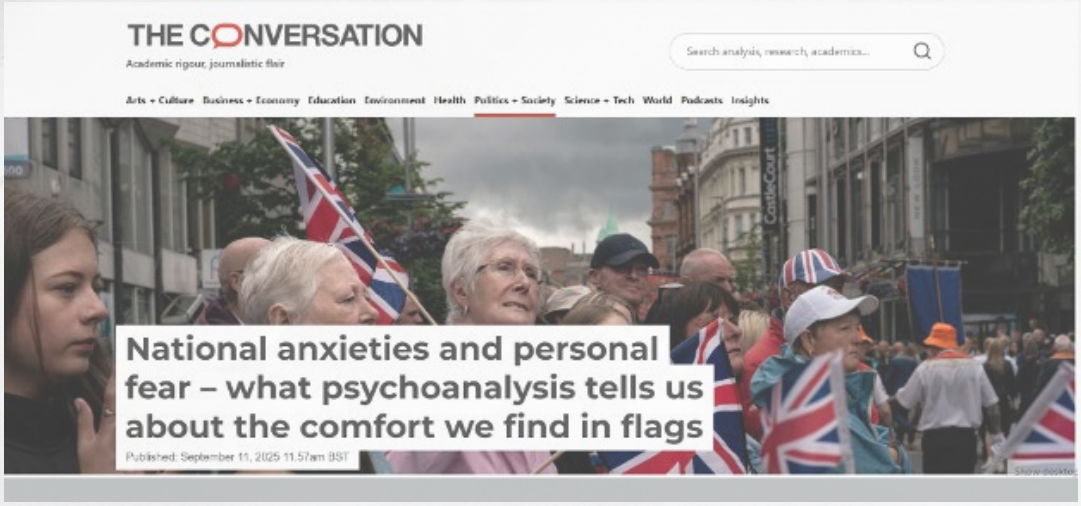

دور الأعلام في توفير الطمأنينة القلق الوطني والخوف الشخصي

في عالم معاصر يتسم بالتقلبات السريعة، تبرُز ظاهرة عرض الأعلام الوطنية في الأماكن العامة، من المنازل إلى السيارات، كشكل من أشكال التعبير عن الهوية. وهذا التقرير، الذي يستند إلى مواد بحثية، يسعى لتقديم إطار تحليلي من منظور علم النفس لفهم هذه الظاهرة، مع التركيز على دور الأعلام كآلية دفاعية جماعية ضدّ مشاعر القلق والخوف.

ويحلّل كالوم بليدز، كاتب مجلة ذا كنفرزاشن The Conversation في هذا المقال، الفرضية المركزية بأن رفع الأعلام ليس مجرد تعبير عن الولاء، بل هو محاولة لفرض النظام على الفوضى المدرَكة، وتوفير شعور بالانتماء والأمان في أوقات التحوّل الاجتماعي.

مفهوم "قلق الاضطهاد" و"الانفصام"

لتحليل دور الأعلام، يجب العودة إلى مفهوم "قلق الاضطهاد" الذي طورته المحلِّلة النفسية ميلاني كلاين. ويُعرّف هذا المفهوم بأنه خوف أساسي وغامض من أن يكون الفرد "مطارَدًا أو مُهاجَمًا" من قوى خارجية غير مرئيّة. ففي العصر الحديث، يمكن أن يتجسّد هذا القلق في مخاوف جماعية ومجردة، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي أو التغير الاجتماعي المتسارع. وهذا الشعور بالضعف أمام قوى غير قابلة للسيطرة يدفع العقل إلى البحث عن آليات دفاعية للتعامل مع هذا العبء النفسي.

وفي مواجهة هذا القلق، يلجأ العقل إلى آلية دفاعية بدائية تُعرف بـ"الانفصام" (Splitting)، وهي عملية يتم من خلالها "تقسيم العالم إلى معسكرَين: الخير والشر. وهذه الثنائية تبسّط العالم المعقّد وتقلّل من القلق الناتج عن الغموض. ويتم إسقاط هذا الانفصام على الظواهر الاجتماعية، حيث يصبح من

الممكن تصنيف الأشخاص إلى "نحن" الجيدون، و"هم" السيِّئون الذين يمثّلون التهديد. وهذا التقسيم الحادّ يوفّر شعورًا باليقين والنظام.

إن الترابط بين القلق الاضطهادي والانفصام واضح؛ حيث يولِّد القلق شعورًا بالتهديد الذي لا يمكن تحديده، ويأتي الانفصام ليقدّم حلًّا بسيطًا لهذا الخوف المفرط عن طريق تصنيف العالم إلى فئات واضحة "جيدة" و"سيئة". ويصبح العَلَم أداة مادية لإسقاط هذا الانفصام، حيث يمثّل من يرفعه "الجانب الجيد" الأصيل، بينما يمثّل من يرفضه مصدر التهديد.

العَلَم ك "كائن انتقالي"

يُمكن فهم وظيفة العَلَم من خلال استعارة مفهوم "الكائن الانتقالي" للمحلّل النفسي دونالد وينيكوت. ويُعدّ الكائن الانتقالي، مثل "دمية دب"، أداة يستخدمها الطفل للانتقال من الاعتماد على والدته إلى الاستقلالية. وبشكل مماثل، يعمل العَلَم ككائن انتقالي في المجال العام. إنه "كائن مادي" يمكن للناس التمسّك به ليوفر شعورًا بالثبات والاستمرارية في مواجهة "مستقبل غير مؤكد". إنه يربط الفرد بهوية جماعية وتاريخ مشترك؛ ما يقلّل من الشعور بالعزلة والخوف. وهذا السلوك يشبه الرجوع النفسي (regression)، حيث يعود البالغون إلى آليات بدائية للتعامل مع العجز أمام التغيرات الجذرية.

بناء الهوية والانتماء: الأعلام كمفصَل اجتماعي

تكمن قوة الأعلام في قدرتها على تجاوز النقاش العقلاني والوصول مباشرة إلى العواطف. ولا يتطلّب فهم العَلَم "فهمًا معقدًا للاقتصاد أو سياسة الهجرة"، بل يثير استجابة عاطفية قوية تتيح شعورًا بالوحدة والهدف المشترك. ومن خلال آلية الانفصام، يعمل العَلَم على إنشاء "تمييز صارخ بين 'نحن' و'هم'. ويصبح العَلَم كائنًا يُسقِط عليه الأفراد قلقهم ومخاوفهم؛ ما يُتيح لهم تحديد من ينتمي إلى "المجموعة الجيدة" ومن هو "الآخر" الذي يمثّل التهديد.

ويمنح عرض العَلَم علنًا شعورًا بالتمكين للأفراد الذين يشعرون بأنهم "ضحايا سلبيون" لظروف لا يملكون سيطرة عليها. ومن خلال هذا الفعل، ينتقل الأفراد من حالة السلبية إلى الفعالية، قائلين: "أنا هنا، وأنا على جانب الخير". وهذه العملية تتضمّن أيضًا إثارة الاستياء لدى الآخرين؛ ما يحوّل الخوف غير المرئي إلى "صراع" ملموس يمكن للفرد التفاعل معه. وهذا التحوّل ليس مجرد صراع سياسي، بل هو آلية نفسية لتحويل القلق الداخلي إلى صراع خارجي يمكن التحكّم فيه.

السياق الأوسع: الأعلام في محيط الرموز الأخرى

إن ظاهرة استخدام الأعلام ليست فريدة، بل هي جزء من نمط سلوكي أوسع. وخلال جائحة كورونا، استخدم الأفراد رموزًا مادية مثل "أعلام قوس قزح لهيئة الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا"، أو أفعالًا جماعية مثل "خبز الموز"؛ لتبديد القلق وتعزيز التضامن المجتمعي. وعلى الجانب الآخر، لجأ معارضو الإغلاق إلى لصق "ملصقات" مناهضة للإغلاق؛ للانضمام إلى "مجموعات نظرية المؤامرة".

وهذه الأفعال جميعها تعمل على "تحويل القلق" من مشاعر داخلية غامضة إلى "رموز مشتركة" ملموسة؛ ما يقلّل من الشعور بالعزلة والضعف الفردي. وهذا هو المعنى الأعمق وراء هذه الظواهر؛ إنها تجسيد مادي لحاجة إنسانية عميقة للترابط والأمان في مواجهة قوى لا يمكن فهمها.

الخاتمة

إن ظاهرة انتشار الأعلام هي أكثر من مجرد تعبير عن الفخر الوطني. إنها آلية نفسية عميقة الجذور، تعمل كدفاع جماعي ضدّ القلق. الأعلام "كائن انتقالي" يوفر الاستقرار، ويسهل آلية "الانفصام" لتقسيم العالم إلى "الخير" و"الشر". إنها تحول القلق المجرد إلى صراع ملموس يمنح الفرد شعورًا بالتمكين والسيطرة.

لفهم العالم، يجب علينا أولًا أن ننظر إلى كيفية إدارتنا، كأفراد ومجتمع، لأعمق مخاوفنا. إن الأعلام على شوارعنا قد لا تكون مجرد بيانات سياسية، بل هي إشارة محتملة إلى مجتمع يصارع قلقه.

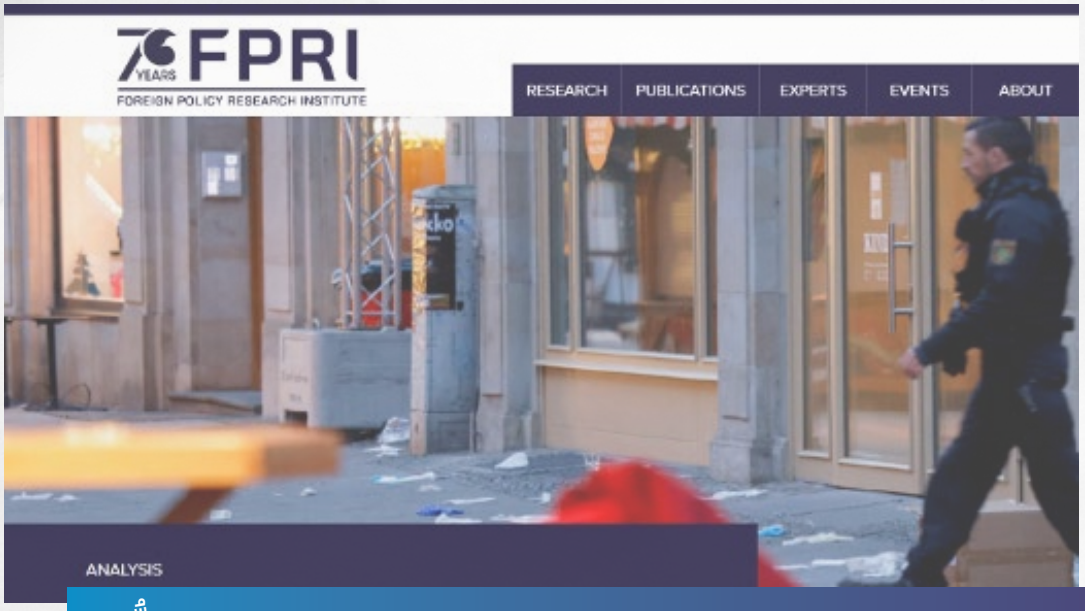

01

المشهد العالمي للإرهاب.. من المركزية إلى التشتُّت

يُظهر التحليل الشامل للمشهد العالمي للإرهاب في دورية "معهد أبحاث السياسة الخارجية" أن التهديد يتسم بالسيولة والتكيف، مبتعدًا عن النماذج التقليدية نحو أشكال أكثر لامركزية وتشتّتًا. وتشير التوقعات إلى استمرار تهديد الجماعات الجهادية التقليدية، ولكن مع تحولات جوهرية في استراتيجياتها وانتشارها الجغرافي. في موازاة ذلك، يتصاعد التطرف المحلّي في الدول الغربية، وتصبح التكنولوجيا سلاحًا وهدفًا في آن واحد، وتتلاشى الخطوط الفاصلة بين الجماعات الإرهابية والدول الراعية لها.

وتُعدّ الصراعات الإقليمية محفّزًا رئيسيًّا للإرهاب العالمي، حيث تتحوّل الأزمات المحلية إلى قضايا عالمية تُشعل العنف والاحتجاجات في مناطق بعيدة. علاوة على ذلك، يُلاحَظ وجود تعاون متزايد بين بعض الدول الكبرى والجماعات الإرهابية؛ ما يُعقّد من جهود مكافحة الإرهاب، ويجعلها تتطلّب استجابات دبلوماسية وسياسية، لا تقتصر على الأدوات الأمنية التقليدية. ويخلص هذا التقرير إلى أن عام 2025 سيشهد تحديات أمنية متعددة الأبعاد، تتطلب فهمًا دقيقًا للمشهد المتغير، وتنسيقًا دوليًّا لمواجهة التهديدات الجديدة والقديمة.

واستنادًا إلى تحليل معمق للمعلومات المتاحة، تتمحور هذه الاتجاهات حول ثلاثة محاور رئيسية، وهي: تطور ونشاط الجماعات الإرهابية، واستخدام التكنولوجيا في عملياتها، وتأثير العوامل الجيوسياسية على المشهد الأمني. إن التفاعل بين هذه العوامل هو ما سيحدّد طبيعة التهديدات المستقبلية،

ويبدو أن مكافحة الإرهاب لم تعُد مجرد مهمة عسكرية، بل هي تحدٍّ شامل يتطلب فهمًا عميقًا لديناميكيات الصراعات، والتقدُّم التكنولوجي، والتحوّلات السياسية.

من المركزية إلى التشتّت

شهدت ديناميكيات الجماعات الإرهابية تحوّلًا كبيرًا، حيث ابتعدت العديد من الكيانات عن النموذج المركزي القديم نحو استراتيجيات أكثر تشتّتًا ومرونة؛ ما يُمكّنها من التكيف مع الضغوط الأمنية، ويجعل من الصعب تتبّعها، والقضاء عليها.

ويُعدّ تهديد تنظيم الدولة الإسلامية "متّسقًا ومستمرًا"، مع توقعات بأن تتأرجح وتيرة هجماته مع مرور الوقت. ويُبرهن على ذلك الهجوم الذي نفّذه فرد مُلهم من التنظيم في نيو أورلينز، إضافةً إلى الهجمات رفيعة المستوى التي شنّها فرع "الدولة الإسلامية - ولاية خراسان" (داعش-خراسان) في إيران في يناير 2024، وروسيا في مارس 2024. وتُظهر هذه الهجمات أن التنظيم وفروعه قادرون على شنّ عمليات بعيدة عن مراكزهم الجغرافية التقليدية؛ ما يشير إلى تحوّل في استراتيجيته نحو نموذج أكثر لامركزية.

ويُعزَّز هذا التوجه من خلال التوسع الجغرافي الملحوظ للتنظيم، الذي يتجلى في هجماته الأخيرة في داغستان. ويؤكد هذا الانتشار سعي التنظيم لإعادة تشكيل نفسه من سوريا إلى الصومال؛ ما يجعله تهديدًا عالميًّا لا يقتصر على منطقة معيّنة. إن هذا التشتّت في العمليات والجغرافيا يجعل مكافحة الإرهاب أكثر تعقيدًا، حيث لم يعُد التهديد ينبع من كيان مركزي واحد يمكن استهدافه، بل من شبكة من "الفروع" والخلايا التي تعمل بشكل مستقل نسبيًّا؛ ما يتطلب استجابة أمنية عالمية ومنسّقة.

التكيّف بعد الصراع

تُظهر التطورات الأخيرة أن الجماعات الإرهابية قادرة على تغيير طبيعة التهديد الذي تمثّله استجابةً للضغوط العسكرية. فعلى الرغم من أن حركة حماس قد "تعرّضت للشلل" جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، إلا أن الأزمة الإنسانية الناتجة قد تُسهم في "تجنيد الجيل القادم من المقاتلين". فبدلًا من أن يزول التهديد، فإنه يتحوّل من تهديد عسكري مباشر إلى تهديد يعتمد على التجنيد والتحريض، حيث قد يستغل الناقمون المشاعر المعادية لإسرائيل لإلهام هجمات في الغرب، ولاسيَّما ضدّ السفارات أو القنصليات.

وبالمثل، يُشير التقرير إلى أن حزب الله قد "تدهور بشدة" جراء حملة عسكرية إسرائيلية مكثفة، لكن شبكته العالمية لاتزال "سليمة"، وهذا يشير إلى أن قدرة المنظمة على العمل لم تختفِ تمامًا، بل قد تتغير طبيعتها. ومن المحتمل أن يعود حزب الله إلى دوره "كمنظمة إرهابية بحتة" قد تستهدف مصالح الولايات المتحدة و/ أو إسرائيل على مستوى العالم. وتُبرهن هذه الحالات على مرونة الجماعات وقدرتها على التكيف؛ ما يُسلّط الضوء على أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب يجب أن تكون ديناميكية، وألا تقتصر على الإجراءات العسكرية التقليدية.

جبهات جديدة ومجموعات صاعدة

إلى جانب التهديدات التقليدية، تَظهر جبهات جديدة ومجموعات صاعدة تُعقّد من المشهد الأمني العالمي. ففي منطقة الساحل الأفريقي، تستمر الجماعات الجهادية، مثل "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" (JNIM)، في العمل "دون عقاب تقريبًا" وتتّجه نحو دول غرب أفريقيا الساحلية؛ ما يهدّد دولًا كانت تُعتبر مستقرة في السابق. وفي جنوب آسيا، تتزايد التهديدات من "حركة طالبان باكستان" (TTP) و"جيش تحرير بلوشستان" (BLA)، الذي يستهدف المواطنين الصينيين، ويهدّد بإرباك مشروع "الطريق".

كما يُشكّل "محور المقاومة" الإيراني، الذي يضمّ الحوثيين في اليمن والميليشيات في العراق، "تهديدًا دائمًا" في الشرق الأوسط. ويُلاحَظ وجود "اتجاه متزايد للتعاون" بين الحوثيين وتنظيمات أخرى مثل حركة الشباب والقاعدة في جزيرة العرب. وتُظهر هذه الديناميكيات أن الصراعات الإقليمية لم تعُد معزولة، بل تتحوّل إلى محفّزات رئيسية للعنف والإرهاب في جميع أنحاء العالم؛ ما يجعل السياسة الخارجية والأمن المحلي مرتبطين ارتباطًا وثيقًا أكثر من أي وقت مضى.

التطرف المحلِّي في الغرب: اتجاهات مقلِقة

تُشير التوقعات إلى تصاعد محتمل للعنف من قِبَل الجماعات المتطرفة في الولايات المتحدة، سواء من اليمين أو اليسار. ومن ناحية اليسار المتطرف، قد تشهد البلاد تصاعدًا في عنف "الأناركيين العنيفين" و"متطرفي أنتيفا"، بالإضافة إلى إرهابيين بدوافع فردية مرتبطة بقضايا مثل البيئة، وحقوق الحيوان، والوصول إلى الإجهاض. ويُلاحَظ وجود توجُّه معادٍ للرأسمالية مستوحى من كتابات "اليونابومبر" قد يُحفّز القيام بهجمات تقليدية.

أما من ناحية اليمين المتطرف، فيُتوقّع زيادة العداء بين المجتمعات المهاجرة ومعارضيهم. ويُمكن أن يتشجع المتطرفون ذوو الدوافع العنصرية والعِرقية من "الخطاب السياسي المتزايد العدائية". وتُظهر هذه العلاقة السببية أن الخطاب السياسي على أعلى المستويات يلعب دورًا في تأجيج التطرف المحلّي؛ ما يُسلّط الضوء على أهمية معالجة الأسباب الجذرية التي تُغذّي العنف في المجتمع، وليس فقط مواجهة التهديدات الإرهابية بشكل منفصل.

استخدام التكنولوجيا في العمليات الإرهابية

تُشكّل التكنولوجيا محورًا مزدوجًا في عالم الإرهاب؛ فهي ليست مجرد أداة لتنفيذ الهجمات، بل هي أيضًا هدفٌ في حدّ ذاتها. ويُبرهن هذا التناقض على الطابع المعقّد للتهديدات المستقبلية.

ومن المتوقع أن تسعى الجماعات الإرهابية إلى "الاستحواذ على الأضواء" عبر هجمات مذهلة قد تتضمّن استخدام التكنولوجيا

الناشئة. ويُعدّ استخدام الطائرات المُسيّرة والطباعة ثلاثية الأبعاد من أبرز هذه الأدوات. ويُمكن لهذه التكنولوجيات أن تُخفّض بشكل كبير من تكلفة التخطيط والتنفيذ للهجمات، وتُمكّن الجماعات الإرهابية من الوصول إلى أهداف كانت تُعتبر صعبة المنال في الماضي. إن قدرة الجماعات على تصنيع الأسلحة باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد أو شنّ هجمات دقيقة بواسطة طائرات مُسيّرة رخيصة الثمن يُمثّل تحوّلًا خطيرًا في القدرات العملياتية للجماعات الإرهابية.

الاتجاهات المضادة للتكنولوجيا

في المقابل، يُلاحَظ وجود اتجاه مضاد للتكنولوجيا، حيث تَظهر جماعات "مناهضة للتكنولوجيا" (neo-Luddites). وتُظهر هذه الجماعات عداءً صريحًا للتقدُّم التكنولوجي من خلال مهاجمة البنية التحتية، مثل أبراج شبكات الجيل الخامس 5G. كما تُبدي هذه الجماعات معارضة قوية لانتشار الذكاء الاصطناعي. ويَفرض هذا التناقض تحدّيًا مزدوجًا على الأجهزة الأمنية: فمن ناحية، يجب حماية البنية التحتية الحيوية من هجمات الجماعات المعادية للتكنولوجيا، ومن ناحية أخرى، يجب منع الجماعات الإرهابية من استغلال التكنولوجيا المتقدّمة لتنفيذ عملياتها.

العوامل الجيوسياسية المحفّزة للإرهاب

تلعب التحوّلات الجيوسياسية دورًا حاسمًا في تشكيل المشهد الإرهابي، حيث تُعدّ الصراعات الإقليمية والدعم الحكومي للجماعات الإرهابية من العوامل الرئيسية التي تُغذّي العنف، وتُعقّد من جهود الاستقرار.

وتُشير التوقعات إلى أن تداعيات هجمات 7 أكتوبر، وانهيار نظام الأسد في سوريا، محرّكان أساسيّان للإرهاب في عام 2025. لقد تجاوز الصراع في غزة حدود المنطقة، حيث "خَلَقَ عنفًا واحتجاجات في الدول الغربية". وهذه الظاهرة تؤكد أن الأزمات الإقليمية لم تعُد محصورة جغرافيًّا، بل أصبحت محفّزات رئيسية للتطرف والإرهاب في جميع أنحاء العالم. وهذا التحول يُلزِم الأجهزة الأمنية التعامل مع التهديدات المحلية التي تنبع من صراعات خارجية؛ وأن تربط بشكل وثيق بين السياسة الخارجية والأمن الداخلي.

توقعات استراتيجية

بناءً على التحليل السابق، يُتوقّع أن تكون التهديدات الأكثر إلحاحًا هي تلك التي تنبع من التقاء العوامل المذكورة. وسيستمر تهديد "داعش" وفروعه في التزايد، خصوصًا في المناطق التي تُعاني من عدم الاستقرار، مثل جنوب آسيا والساحل الأفريقي. كما يُرجَّح تصاعد التطرف المحلّي في الغرب، مدفوعًا بالانقسامات السياسية والاجتماعية. وتُشكّل التهديدات الناشئة من الطائرات المسيّرة والتقنيات الأخرى تحدّيًا كبيرًا، خصوصًا في مواجهة الجماعات المتطرفة ذات القدرات المتزايدة.

توصيات استراتيجية

تتطلّب طبيعة التهديد الإرهابي المتغيّرة استجابات استراتيجية شاملة، وهي:

- تعزيز التنسيق الدولي: من الضروري تعزيز التنسيق والتعاون الدولي لمواجهة التهديدات المتشظية، التي لا تعترف بالحدود، من خلال تبادل المعلومات والخبرات.
- مواجهة الدعم الحكومي: يجب على المجتمع الدولي مواجهة الدعم الحكومي للجماعات الإرهابية من خلال الدبلوماسية، والعقوبات، والضغط السياسي؛ لإعادة ترسيم الخطوط الفاصلة بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.
- تطوير استراتيجيات لمكافحة التطرف المحلّي: يجب ألا تقتصر جهود مكافحة التطرف المحلّي على الإجراءات الأمنية، بل يجب أن تتضمّن برامج لمعالجة الأسباب الجذرية، وتطوير استراتيجيات لمواجهة الخطاب السياسي المُحرِّض على العنف.
- التأهب التكنولوجي: يتعيّن على الدول الاستثمارَ في أنظمة دفاعية قادرة على مواجهة التهديدات التكنولوجية الناشئة، مثل الطائرات المسيّرة، وفي الوقت نفسه، حماية بنيَتها التحتية الحيوية من الهجمات المناهضة للتكنولوجيا.

الخاتمة

يُمكن تلخيص النتائج الرئيسية لهذا التقرير في نقاط جوهرية عدة، وهي:

- تشتّت التهديد: يتحوّل التهديد الإرهابي إلى نموذج لامركزي ومتشظٍّ، حيث تعمل الفروع والخلايا بشكل مستقل وفعال؛ ما يجعل من الصعب القضاء على التهديد من خلال استهداف كيان مركزي واحد.
- تغيير شكل التهديد: تُظهر الجماعات الإرهابية قدرة على التكيّف مع الضغوط العسكرية، حيث تتحوّل من العمليات العسكرية المباشرة إلى التجنيد والتحريض، أو العودة إلى العمليات الإرهابية العالمية.
- عولمة الصراعات المحلية: لم تعُد الأزمات الإقليمية محصورة جغرافيًّا، بل تتحوّل إلى محفّزات رئيسية للتطرف والعنف في جميع أنحاء العالم.
- استخدام وتحدّي التكنولوجيا: تُستخدم التكنولوجيا كسلاح لتنفيذ الهجمات، وفي الوقت نفسه تُصبح هدفًا للجماعات المتطرفة الأخرى؛ ما يُشكل تحدّيًا أمنيًّا مزدوجًا.
- تآكل الخطوط الفاصلة: يتزايد الدعم الحكومي للجماعات الإرهابية؛ ما يُعقّد من جهود مكافحة الإرهاب، ويجعلها تتطلب استجابة دبلوماسية وسياسية.

02

إعادة تقييم برامج مكافحة التطرف العنيف

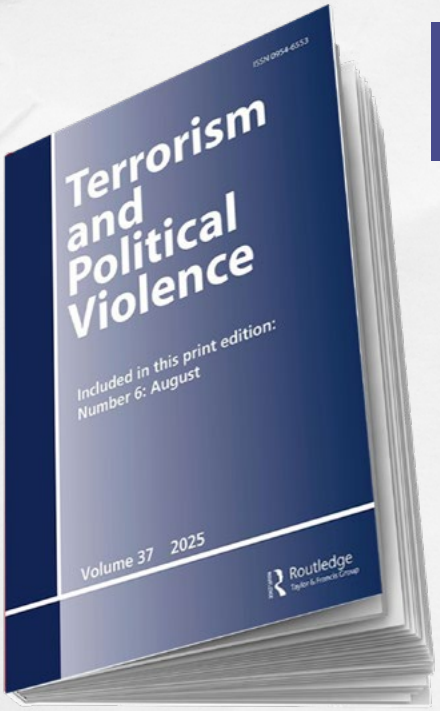

منذ نشأته، واجه حقل الدراسات الأمنية تحديات منهجية معقدة، خاصة في تقييم برامج منع ومكافحة التطرف العنيف (P/CVE). فتنوع البيئات التي تُنفذ فيها هذه البرامج وتعقيد موضوعها يجعلان من الصعب قياس فعاليتها بدقة. ولا تقتصر الإشكالات على صعوبات جمع البيانات، بل تمتد لتشمل أدوات البحث والتحليل نفسها، ما يترك فجوات تُضعف موثوقية النتائج. وفي ظل القلق المتزايد من التحيز وضعف الأدلة التجريبية، يسلط هذا المقال الضوء على دراسة منهجية شاملة قيّمت جودة 267 دراسة لتجارب مكافحة التطرف، نُشرت بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية حتى ديسمبر 2022.

اعتمدت الدراسة أداة Mixed Methods Appraisal Tool (MMAT) لتقييم جودة تصاميم بحثية متنوعة، شملت الدراسات النوعية والوصفية الكمية، والتجارب غير العشوائية والعشوائية المُتحكم بها، إلى جانب الدراسات المختلطة. وكان الهدف تحديد مدى صرامة هذه التقييمات والكشف عن أوجه القصور والتحيزات الشائعة. ورغم أن التوقعات الأولية لم تكن مرتفعة، جاءت النتائج مشجعة نسبيًا، إذ أظهر أكثر من 70% من الدراسات التزامًا بمعظم معايير الأداة. ومع ذلك، فإن هذا التقدم لا يخفي استمرار تحديات منهجية عميقة تستوجب مزيدًا من البحث والتطوير.

غياب المجموعات الضابطة والشفافية

لا شك أن استيفاء 70% من الدراسات للمعايير قد يبدو مؤشرًا جيدًا، غير أن التفاصيل تكشف عن صورة أكثر تعقيدًا. فأحد أبرز أوجه القصور هو النقص الحاد في استخدام المجموعات الضابطة (control groups). فقد وجدت الدراسة أن 17.2% فقط من التقييمات استخدمت هذه المجموعات، وهي عنصر حاسم في أي بحث يهدف إلى إثبات السببية وتأثير البرنامج. وبدون مجموعة ضابطة يصعب جدًا الجزم بأن التغييرات المرصودة لدى المشاركين في البرنامج كانت نتيجة للبرنامج نفسه، وليست ناتجة عن عوامل أخرى متغيرة.

إضافة إلى ذلك، فإن 26% فقط من الدراسات استخدمت قياسات متكررة (repeated measures)، أي أنها لم تَقُمْ بقياس حالة المشاركين قبل وبعد التدخل. هذا النقص في التصاميم البحثية القوية يُضعف بشكل كبير القدرة على تتبع التغيرات بمرور الوقت، وتقييم فعالية البرامج على المدى الطويل. كما أن غياب هذه الأدوات الأساسية يَحُدُّ من موثوقية النتائج، ويجعل من الصعب على صُناع السياسات تحديد أي البرامج أكثر فعالية.

لم يتوقف القصور عند حدود التصميم البحثي فحسب، بل امتد إلى نقص حاد في الشفافية. فقد أظهرت الدراسة أن الدراسات غير العشوائية غالبًا ما تفشل في إدارة المتغيرات المربكة (confounding variables) بشكل مناسب، أو في وصف عمليات أخذ العينات بشكل دقيق. أمّا بالنسبة للتجارب العشوائية، فإن التفاصيل المتعلقة بإجراءات العشوائية كانت محدودة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى تطبيق المعايير البحثية بدقة. ومن البديهي أن هذه التحديات في الشفافية تعيق قدرة الباحثين الآخرين على تكرار الدراسات والتحقق من صحة النتائج، وهو مبدأ أساسي في المنهج العلمي.

تباين التطور بين المناهج البحثية

قدمت الدراسة رؤية مثيرة للاهتمام حول تطور جودة التقييمات بمرور الوقت، حيث كشفت عن تباين كبير بين المناهج المختلفة. وعلى النقيض من التصاميم الكمية التي شهدت ركودًا نسبيًا في الجودة، أظهرت الدراسات التي اعتمدت على المناهج المختلطة (mixed methods) والدراسات النوعية (qualitative studies) تحسنًا كبيرًا. هذا التحسن يمكن أن يُعزى إلى قدرة هذه المناهج على التقاط التعقيدات والفروق الدقيقة التي قد تُفلت من الأساليب الكمية البحتة. ففي مجال مكافحة التطرف، حيث تلعب العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية دورًا محوريًّا، يُمَكِّن للمناهج النوعية والمختلطة أن توفر فهمًا أعمق للعمليات التي تؤدي إلى التغيير.

يمكن الاستفادة من هذا الاتجاه الإيجابي في توجيه جهود التقييم المستقبلية، من خلال تشجيع الباحثين على تبني تصاميم بحثية تجمع بين قوة البيانات الكمية وعمق الرؤى النوعية؛ لأن هذا النهج لا يوفر فحسب مقاييس كمية للتأثير، بل يتيح أيضًا فهمًا أفضل لـ"كيف" و"لماذا" تعمل البرامج أو لا تعمل.

ضرورة اعتماد إطار تقييم موحد وأكثر صرامة

تؤكد نتائج هذه المراجعة المنهجية على الحاجة الملحة إلى وضع أطر تقييم أكثر صرامة وشفافية في مجال برامج منع ومكافحة التطرف العنيف؛ إذ إن بناء قاعدة أدلة موثوقة أمر بالغ الأهمية لتوجيه الاستثمارات في البرامج الفعالة وتجنب إهدار الموارد على التدخلات غير المجدية. وتتطلب هذه الخطوة تعاونًا وثيقًا بين الأكاديميين والممارسين وواضعي السياسات لتطوير معايير مشتركة للتقييم.

يجب أن تركز الأطر الجديدة على عدة نقاط أساسية:

- تشجيع التصاميم البحثية القوية: يجب إعطاء الأولوية للدراسات التي تستخدم مجموعات ضابطة وقياسات متكررة، كلما كان ذلك ممكنًا.
- تعزيز الشفافية: يجب أن يتم توثيق جميع الإجراءات المنهجية بوضوح، من عمليات أخذ العينات، وإدارة المتغيرات المربكة، إلى آليات العشوائية.
- الاستفادة من نقاط القوة المنهجية: يجب الاعتراف بقيمة المناهج النوعية والمختلطة والاستفادة من قدرتها على توفير رؤى عميقة.

الخاتمة

في نهاية المطاف، فإن هذه المراجعة المنهجية لا تقتصر على كشف نقاط الضعف فحسب، بل تقدم أيضًا خارطة طريق للمستقبل. إنها تؤكد أن مجال تقييم برامج مكافحة التطرف العنيف قد قطع شوطًا لا بأس به، ولكن لايزال أمامه طريق طويل ليصبح مجالًا يعتمد بشكل كامل على الأدلة. إن تحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال الحيوي يعتمد على التزام جميع الأطراف المعنية بتبني ممارسات أكثر صرامة وشفافية، لضمان أن الجهود المبذولة لمكافحة التطرف تُبنى على أساس متين من الأدلة الموثوقة.

الاقتصاد والمجتمع

ما بعد الحرب التجارية

01

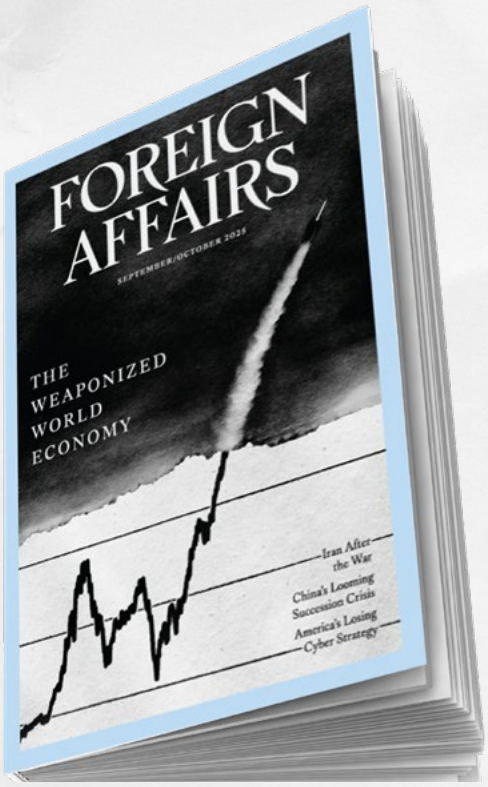

نشرت مجلة فورين أفيرز مقالًا لمايكل فرومان، الممثل التجاري للولايات المتحدة في عهد أوباما ورئيس مجلس العلاقات الخارجية، يعلن فيه بوضوح مثير للجدل: "النظام التجاري العالمي كما عرفناه قد انتهى". في مقاله المعنون "ما بعد الحرب التجارية"، يرفض فرومان فكرة العودة إلى الماضي، مؤكدًا أن "الحنين ليس استراتيجية" وأن الضرر الذي لحق بالهيكل القديم غير قابل للإصلاح. ويعرض تشخيصًا لأسباب الانهيار، ورؤية جديدة لمستقبل الاقتصاد العالمي، تقوم على "قواعد" حتى في غياب نظام عالمي متكامل.

من مهندس النظام إلى معلن وفاته

يُشير المقال إلى أن موت النظام التجاري العالمي ليس حادثًا عابرًا، بل هو نتيجة مباشرة لقرارات استراتيجية من قِبَل أكبر اقتصادَين في العالم: الولايات المتحدة والصين. ولقد فشلت منظمة التجارة العالمية في أداء وظائفها الرئيسية الثلاث: التفاوض، والمراقبة، والإنفاذ. فقد تخلّت واشنطن عن مبدأ "الدولة الأكثر رعاية" (MFN)، الذي يُلزِم أعضاء المنظمة بمعاملة بعضهم بعضًا على قدَم المساواة، وفرضت تعريفات جمركية تتراوح بين 10% إلى أكثر من 50% على عشرات الدول. ويرى فرومان أن سياسة "أمريكا أولًا"، التي انتهجتها الولايات المتحدة، واستراتيجية "التداول المزدوج" و"صُنِع في الصين 2025" التي تتّبعها بكين، تعكس استخفافًا واضحًا بأي نظام قائم على القواعد، وتفضّل بدلًا من ذلك نظامًا قائمًا على القوة.

في تحليل دقيق، يعزل فرومان العوامل الحقيقية، التي أدّت إلى فقدان وظائف التصنيع في الدول المتقدّمة. ويرى أن التجارة الدولية ليست السبب الرئيسي، بل إن العولمة نفسها، التي كانت مدفوعة بالتقدُّم التكنولوجي، هي المسؤولة عن ذلك. فابتكار حاوية الشحن وانتشار الإنترنت عريض النطاق أدّيا إلى خفض تكاليف الشحن بشكل كبير؛ ما أدى إلى ظهور سلاسل التوريد العالمية. أما انخفاض التوظيف في قطاع التصنيع بالولايات

المتحدة، فقد كان نتيجة مباشرة لنمو الإنتاجية التكنولوجية، حيث يُشير إلى دراسات تؤكد أن ما يقرب من 88% من الوظائف التي فُقدت في قطاع التصنيع بين عامَي 2000 و2010 كانت بسبب زيادة الإنتاجية، بينما لم تمثّل التجارة سوى 13.4% من إجمالي الخسارة.

يُقرّ فرومان بأن صعود الصين كقوة اقتصادية ضخمة كان عاملًا أساسيًّا في تسريع انهيار النظام. فعلى الرغم من أن الانخفاض في وظائف التصنيع كان اتجاهًا تاريخيًّا قبل ذلك، إلا أن "صدمة الصين" أدّت إلى إغلاق سريع للمصانع في مناطق أمريكية محدَّدة. لقد كشفت الصين عن عيوب تصميمية في منظمة التجارة العالمية، مثل ضعف القيود على إعانات الدولة، وسلوكيات الشركات المملوكة للدولة التي لا تتبَع آليات السوق، وصعوبة تصنيفها كدولة نامية. إن التحدي الذي فرضته الصين لم يكمن فقط في أنها لم تلتزم بالقواعد، بل في حجمها الهائل الذي تجاوز أي قوة صناعية سابقة؛ ما أدى إلى فائض إنتاج صناعي ضخم يهدّد بتفكيك النظام بأكمله.

ويرفض فرومان فكرة أن النظام التجاري العالمي كان كارثة كاملة، بل يوازن بين الإخفاقات والفوائد التي حقّقها.

يُشير فرومان إلى أن النظام التجاري العالمي لعب دورًا محوريًّا في إخراج ما يصل إلى مليار شخص من الفقر. ويستشهد ببيانات من البنك الدولي تُظهر أن التجارة كانت محركًا قويًّا للتنمية الاقتصادية، والحد من الفقر. وفي الولايات المتحدة، استفاد المستهلكون بشكل واضح من انخفاض الأسعار وتنوّع السلع. وتُشير دراسات إلى أن انخفاضًا بنسبة 10% في تكاليف الواردات الأمريكية يجلب مكاسب اقتصادية للأُسر ذات الدخلَين المرتفع والمنخفض، مع استفادة الأُسر الفقيرة بشكل أكبر.

وعلى الرغم من الفوائد الواسعة، يُقرّ فرومان بأن تكاليف النظام التجاري كانت محسوسة بشكل حادّ من قِبَل عدد قليل من العمال في صناعات محدّدة. وكانت "صدمة الصين" هي المثال الأكثر وضوحًا، حيث أدّت الواردات الصينية إلى فقدان نحو مليونَي وظيفة بين عامَي 1999 و2011. لقد كانت هذه الخسائر مركزة جغرافيًّا؛ ما أدى إلى تدمير مجتمعات بأكملها كانت تعتمد على الصناعات المتأثرة. ويرى فرومان أن فشل الحكومات في إيجاد سياسات محلّية كافية لمساعدة العمال والمجتمعات على التكيف كان بمثابة فجوة لم تُعالَج بعد بشكل مناسب.

"تحالفات الراغبين"

مع نهاية العصر القديم واستحالة العودة إليه، يطرح فرومان حلًّا مبتكرًا للمضيّ قدُمًا. ويرى أن التحدي لا يكمن في قبول حالة من الفوضى، بل في بناء "نظام من القواعد خارج النظام العالمي القديم القائم على القواعد".

ويُقدّم فرومان نهج "التعدّدية المفتوحة"، أو "تحالفات الراغبين"، كأفضل خيار عملي. ويقترح هذا المفهوم بناء نظام جديد يتكون من "تحالفات الدول ذات التفكير المتشابه"، التي ستُشكّل معًا شبكة من العلاقات المفتوحة و"التعدّدية". وستكون هذه التحالفات أصغر وأكثر مرونة من النظام المتعدّد الأطراف القديم.

ويمكن لهذه التحالفات أن تخدم أغراضًا مختلفة، وهي:

- التحرير التجاري: قد تركز بعض التحالفات على تحرير التجارة، وتوفير وصول متبادل للأسواق بين أعضائها.
- أمن سلاسل التوريد: يمكن أن تُشكّل تحالفات أخرى لتأمين سلاسل التوريد، أو حتى لتقييد التجارة لأسباب تتعلّق بالأمن القومي.
- المعايير المتقدّمة: يمكن لهذه المجموعات أن تعمل معًا لتبنّي معايير متقدّمة في مجالات مثل تنظيم الذكاء الاصطناعي أو حماية البيئة؛ ما يسمح لها بالتقدّم من دون الحاجة إلى موافقة عالمية.

ويُقرّ فرومان بأن هذا النظام الجديد سيكون أقل كفاءة من الناحية الاقتصادية من النظام القديم؛ لأن الفوائد ستُقتصر على أعضائه فقط، وسيكون مبدأ "الدولة الأكثر رعاية" مجرد ذكرى من الماضي. ومع ذلك، يرى أن هذه المرونة قد تُثبت أنها أكثر استدامة من الناحية السياسية؛ لأنها تسمح للدول ذات المصالح المشتركة بالمضيّ قدمًا من دون أن يُعيقها أولئك الذين يعارضون التقدُّم. وهذا النهج العملي هو ردّ على الواقعية الجيوسياسية، حيث لم تعُد القوة تتمركز في المؤسّسات، بل في الدول التي تمتلك النفوذين الاقتصادي والسياسي.

وفي الختام، يُقدّم مقال فرومان "ما بعد الحرب التجارية" تشخيصًا دقيقًا ومتبصّرًا للتحوّلات الجوهرية في النظام الاقتصادي العالمي. لقد انتهى العصر الذي هيمنت فيه المؤسّسات المتعدّدة الأطراف على السياسات التجارية، والعودة إليه مستحيلة؛ فالتصرفات الأحادية، التي بدأت من الولايات المتحدة والصين، قوّضت مصداقية القواعد الدولية.

الخاتمة

تكمن الأهمية الاستراتيجية في تحليل فرومان بكونه يتجاوز حدود التشخيص ليقترح مسارًا عمليًا للمستقبل. فبدلًا من الارتهان لحنين عقيم، يدعو إلى تبنّي نهج بنّاء يقوم على شبكات اتفاقيات بين دول متوافقة. هذا التوجّه ليس فكرة نظرية فحسب، بل امتداد لتجارب تفاوضية سابقة أثبتت قدرة القوى التجارية على فرض قواعد مشتركة، وإن كان ذلك ضمن نطاق محدود.

ويبقى السؤال الجوهري: ما طبيعة هذه "القواعد" التي يتخيّلها فرومان في ظل غياب هيئة مركزية قوية؟ وكيف يمكن فرضها وضمان الالتزام بها؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات ستشكّل ملامح الاقتصاد العالمي في العقود المقبلة.

الاقتصاد والمجتمع

اقتصاد الانتباه: عندما تصبح العيون هي السلعة الأثمن

02

في عالم يغرق بالمعلومات، تتراجع قيمة المتاح بوفرة، فيما تزداد قيمة ما هو نادر. واليوم لم يَعُد الذهب ولا النفط ولا حتى البيانات الخام المورد الأكثر ندرة، بل الانتباه البشري. فقد أصبح الوقت الذي يقضيه الفرد وهو بكامل تركيزه السلعة الأثمن، وموضوع التنافس المحتدم بين الشركات ووسائل الإعلام والسياسيين. هذه الفكرة، التي طالما ظلت محصورة في النقاشات الأكاديمية، صارت اليوم محورًا لفهم الاقتصاد الرقمي والسياسي والاجتماعي في القرن الحادي والعشرين.

يتناول مقال نُشر في الإيكونوميست هذا التحول، مبرزًا كيف لم يعد الاقتصاد العالمي قائمًا فقط على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بل أصبح أيضًا اقتصاد جذب واستبقاء.

الانتباه بوصفه موردًا اقتصاديًّا

في الاقتصاد الكلاسيكي، يقوم النشاط الاقتصادي على مواجهة معضلة الندرة: موارد محدودة ورغبات غير محدودة. لكن مع الطفرة التكنولوجية تغيرت المعادلة؛ فقد أصبحنا اليوم نعيش وسط وفرة ساحقة من المعلومات، بحيث أصبحت الندرة تتمثل في شيء آخر، ألا وهو قدرة الإنسان على التركيز.

إن الانتباه مورد محدود بيولوجيًّا؛ إذ إن الدماغ البشري -في لحظة محدودة- لا يستطيع أن يعالج سوى كمية صغيرة من المعلومات. وكلما حاول الاستيعاب أكثر، ازدادت تكلفة الانتباه. لهذا السبب، يقول بعض الاقتصاديين إننا لم ندخل عصر المعلومات فحسب، بل عصر اقتصاد الانتباه.

منصات التواصل وصناعة الإلهاء

إن النموذج الاقتصادي لشركات التكنولوجيا العملاقة قائم بالكامل تقريبًا على تحويل الانتباه إلى أرباح. فأنت تظن أنك لا تدفع شيئًا لاستخدام فيسبوك أو يوتيوب أو تيك توك، لكنك في الحقيقة تدفع أثمن ما لديك: وقتك وتركيزك. كل دقيقة تمضيها

أمام الشاشة، تتحول إلى بيانات دقيقة عن عاداتك واهتماماتك. هذه البيانات يُعاد بيعها للمعلنين، فتُدِرُّ مليارات.

لقد صُمِّمَتْ هذه المنصات لتكون مسببة للإدمان؛ إذ إن آليات التمرير اللانهائي، والإشعارات المتكررة، ومقاطع الفيديو القصيرة، كلها أدوات نفسية لجذبك ومنعك من المغادرة. بعبارة أخرى، المنصات ليست مجرد وسائل ترفيه أو تواصل؛ بل إنها مصانع ضخمة لاستخراج الانتباه الإنساني وتحويله إلى سلعة.

وفرة المعلومات وندرة التركيز

من المفارقات أن الإنترنت -الذي بُشِّرْنا به ذات يوم بوصفه بوابة للحرية الفكرية والمعرفة غير المحدودة- أصبح اليوم بيئة خانقة، لأن الوفرة الهائلة من الأخبار والمقالات والتغريدات ومقاطع الفيديو خلقت لنا عالمًا يتسم بالتشتت المزمن.

من المفترض أن عقولنا مصممة للتعامل مع شحّ المعلومات، وليس مع فيضانها. وكانت النتيجة أن التركيز أصبح عملة نادرة. فأبحاث علم النفس تُظهر أن متوسط فترة التركيز لدى الإنسان المعاصر تراجع بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين. وباتت فكرة قراءة نص طويل أو متابعة محاضرة كاملة تمثل تحديًا حقيقيًّا لكثير من الناس.

السياسة في زمن الانتباه

لم يَعُدْ التحول مقتصرًا على الاقتصاد وحده؛ السياسة أيضًا أعادت تشكيل نفسها وفق قواعد الانتباه. فبدلًا من البرامج الطويلة والخطط التفصيلية، نجح السياسيون اليوم عبر المثير والمباشر، باستخدام شعارات قصيرة، وصور مؤثرة، ومقاطع فيديو تنتشر بسرعة.

هنا تصبح الشعبوية هي الابن الشرعي لهذا السياق؛ فهي خطاب مبني على إثارة الانفعال اللحظي، أكثر من بنائه على الحجج المنطقية. ومع وجود وسائل تواصل اجتماعي تحتفي بكل ما هو صادم ومثير للجدل، يصبح السياسي الشعبوي أكثر قدرة على السيطرة على دورة الانتباه العامة.

الاقتصاد الثقافي للانتباه

لم يقتصر الأمر على السياسة والإعلام، بل امتد أيضًا إلى الثقافة. فأصبحت السينما والموسيقى والأدب تتنافس في فضاء مزدحم، حيث يُقاس النجاح بمدى القدرة على البقاء في واجهة الانتباه الجماعي. في هذه البيئة، قد يخسر العمل العميق لصالح العمل السطحي الذي يثير انتباهًا أسرع.

حتى الجامعات والأكاديميا لم تسلم من هذا التحوُّل. فقد أصبحت الأبحاث تُقاس بعدد

الاقتباسات والمشاهدات أكثر من مضمونها الفعلي. هكذا نرى أن اقتصاد الانتباه يُعيد تعريف القيمة في كل مجال.

الآثار الاجتماعية والنفسية

إحدى النتائج الخطيرة لهذا الاقتصاد هي التشتت المزمن، حيث يعيش ملايين البشر في حالة من الانقطاع الذهني المستمر، بين الرسائل والإشعارات والتحديثات. هذا النمط يقوّض القدرة على التفكير العميق، ويؤثر سلبًا في الإبداع والإنتاجية. كما أن الاعتماد على الحوافز اللحظية بات يعزز أنماطًا نفسية مرتبطة بالقلق والاكتئاب. فأصبح الإنسان يقيس ذاته بعدد "الإعجابات" أو "المشاهدات"، ويعيش في دائرة مفرغة من البحث عن انتباه الآخرين.

نحو إدارة رشيدة للانتباه

إذا كان القرن العشرين قد شهد بناء مؤسسات لإدارة الموارد المادية كالمصارف وشركات الطاقة، فإن القرن الحادي والعشرين يفرض علينا التفكير في مؤسسات جديدة لإدارة الانتباه.

قد تشمل هذه الإدارة ما يلي:

1. سياسات عامة تَحُدُّ من استغلال المنصات للتقنيات المسببة للإدمان.
2. تعليم مهارات التركيز منذ الصغر، بوصفها كفاءات أساسية مثل القراءة والكتابة.
3. ثقافة بديلة تُعلي من شأن البطء والتأمل والقراءة العميقة، في مواجهة ثقافة السرعة والاستهلاك اللحظي.

قيمة الصمت

من أبرز الأفكار التي يثيرها النقاش حول اقتصاد الانتباه هي أن الصمت ليس معناه الفراغ، بل هو مورد نادر. إن القدرة على التوقف، وعلى الانفصال عن تدفق المعلومات، أصبحت في حَدّ ذاتها ثروة. والمجتمعات التي تستطيع أن تمنح أفرادها هذه المساحة من الهدوء والتفكير ستكون أقدر على إنتاج المعرفة والإبداع على المدى الطويل.

الخاتمة

اقتصاد الانتباه ليس مجرد تحول إعلامي، بل إعادة تشكيل للعلاقة بين الإنسان والآلة، والفرد والمجتمع، والسوق والثقافة. وإذا كان النفط قد أطلق الثورة الصناعية، فإن إدارة الانتباه قد تشكّل ثورة القرن الحادي والعشرين. التحدي الرئيسي يتمثل في الموازنة: كيف نستثمر الوفرة الرقمية دون أن نفقد إنسانيتنا؟ وكيف نحول التكنولوجيا إلى وسيلة للتحرر بدلًا من أن تصبح قيدًا جديدًا على عقولنا؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة لن تحدد فقط مستقبل الاقتصاد، بل سترسم أيضًا ملامح السياسة والثقافة، وربما مصير الإنسان في العصر الرقمي.

الفكر والثقافة

01

فصل الأدب عن الفلسفة
لحظة حاسمة في تاريخ الفكر الغربي

تناولت مجلة إيون Aeon مقالًا للكاتبة كاتي إبنر-لاندي بعنوان "كيف قام ديفيد هيوم بفصل الأدب عن الفلسفة"، مستعرضة تحولات معرفية عميقة في الفكر الغربي، تتجاوز تطور الأفكار لتشمل إعادة تشكيل الحدود بين التخصصات. يبرز تدخل الفيلسوف الإسكتلندي ديفيد هيوم (1711–1776) كنقطة انكسار حاسمة، إذ لم يكن شاهدًا على انفصال الأدب عن الفلسفة فحسب، بل كان عاملًا مباشرًا في تسريع هذا الانقسام وترسيخه.

الحجة المركزية هي أن هيوم، بتحديه المنهجي لنوع فلسفي قديم يُعرف بـ"الرسم الشخصي" (character sketch)، أعاد رسم خريطة الفلسفة الأخلاقية جذريًا، ليس كتغيير أسلوبي فحسب، بل كتحوّل جوهري في وظيفة الفلسفة وهدفها النهائي. يتتبع التقرير هذا المسار التاريخي، من تطور هذا النوع الكتابي إلى التدخل النقدي لهيوم، وصولًا إلى أثر أفكاره الدائم على الحدود بين التخصصات الأكاديمية، ما يساعد أيضًا في فهم أسباب الحواجز المعرفية بين العلوم الإنسانية اليوم.

الجزء الأول: فنّ "الرسم الشخصي" - الفلسفة كشكل من أشكال الوصف

قبل تدخُّل هيوم، كان مفهوم الفلسفة أكثر اتساعًا وتكاملًا ممّا هو عليه اليوم. وكان "الرسم الشخصي" يمثّل نوعًا أدبيًّا وفلسفيًّا راسخًا يركز على تقديم وصف موجز لشخص

أو نمط اجتماعي، مع تسليط الضوء على تفضيلاته وسلوكياته المعتادة. وهذا الفن، الذي يجمع بين العناصر الأدبية والاجتماعية والفكاهية، يعود تاريخه إلى اليونان القديمة. ويُعتبر الفيلسوف اليوناني، ثيوفراستوس، الأب الروحي لهذا النوع، وذلك بفضل كتابه "الشخصيات"، الذي قدّم فيه 30 رسمًا شخصيًّا لعيوب بشرية مثل "النسيان"، و"سوء التوقيت". وكانت هذه الأوصاف مجرد تصوير للسلوكيات اليومية من دون تقديم تفسيرات عميقة، أو تحليل للمبادئ الكامنة وراءها.

اكتسب فنّ "الرسم الشخصي" أهمية جديدة خلال عصر النهضة عندما قام الإنسانيون بترجمة وتكييف أعمال ثيوفراستوس، ونظروا إليها باعتبارها مصدرًا "للخبرة العملية"، التي يمكن الاستفادة منها في الحياة العامة والمهنية. وهذا التفسير العملي هو الذي نقل هذا الفن من مجرد عمل وصفي إلى أداة تعليمية ذات قيمة أخلاقية. كان الفيلولوجي الفرنسي، إيزاك كازوبون" واحدًا من أبرز المدافعين عن هذا التقليد، حيث وصف كتابة الشخصيات بأنها "طريقة ثالثة" و "أكثر أناقة" لتعليم الأخلاق. فقد اعتبر كازوبون أن هذا الفن يمثّل جسرًا بين الفلسفة والشعر، إذ يجمع بين الأسلوب البلاغي للفنون الأدبية والمحتوى الأخلاقي للفلسفة. وهذا المفهوم عن "الطريقة الثالثة" استمر في أعمال أخلاقيين مثل الأسقف الإنجليزي، جوزيف هول، والكاتب الفرنسي جان دي لا بروييـر، اللذين اعتبرا هذا الفن وسيلة مشروعة لكتابة الفلسفة الأخلاقية.

إن النظر في هذه الخلفية التاريخية يكشف أن الفلسفة الأخلاقية لم تكن دائمًا ممارسة مجردة، بل كانت في جذورها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالملاحظة المباشرة والتطبيق العملي. ولم يكن فنّ "الرسم الشخصي" مجرد شكل أدبي، بل كان أداة معرفية لـ"تحليل" المجتمع والسلوك البشري من خلال الوصف؛ بهدف التوجيه العملي والمجتمعي. وهذا يختلف جوهريًّا عن الهدف الذي سيعتمده هيوم لاحقًا، وهو البحث عن المبادئ الكامنة وراء الظواهر. وهذا الاختلاف يشير إلى أن الانقسام الذي سيحدُث لاحقًا لم يكن مجرد انقسام منهجي، بل كان انقسامًا في وظيفة الفلسفة نفسها: من كونها توجيهًا عمليًّا إلى كونها تحليلًا نظريًّا. وكانت فكرة "الجسر" التي قدّمها كازوبون نقطة محورية، حيث كانت ترمز إلى رؤية معرفية متكاملة لم يعُد لها مكان في التقسيم الثنائي الذي سيفرضه هيوم. وبتدميره لهذا الجسر، أجبر هيوم الفلاسفة على الاختيار بين منهجيه فقط؛ ما أدى إلى قطيعة معرفية بين الأساليب الوصفية والتحليلية، وأسّس الحدود الحديثة للتخصّصات.

الجزء الثاني: تدخّل هيوم - إعادة رسم حدود الفلسفة

جاءت لحظة الانقلاب المنهجي على يدِ هيوم في عام 1748، في عمله "بحث في الفهم الإنساني" (An Enquiry Concerning Human Understanding). وفي هذا العمل، قام هيوم

بتقسيم الفلسفة الأخلاقية المعاصرة إلى منهجين رئيسيين: الأول، هو المنهج "السهل والواضح" (easy and obvious)؛ والثاني، هو المنهج "الدقيق والمجرد" accurate and abstract).

المنهج "السهل والواضح" يضمّ كتابًا مثل شيشرون، ولا بروبير، وأديسون، ويتميز باستخدام "الشعر والفصاحة" لـ"رسم" الفضيلة بصورة حيّة وخيالية، وغالبًا عن طريق المقارنة بين "شخصيات متضادة". وفي الواقع، قام هيوم بتجميع كُلّ كُتّاب "الرسم الشخصي" تحت هذا التصنيف.

المنهج "الدقيق والمجرد" يمثّله فلاسفة مثل أرسطو ولوك، وهو المنهج الذي يركز على تحديد المبادئ التوجيهية الكامنة خلف العادات والسلوكيات البشرية، بدلًا من الاكتفاء بوصفها.

إن هذا التقسيم لم يكن مجرد تصنيف محايد، بل كان تدخّلًا استراتيجيًّا يهدف إلى إضفاء شرعية على منهج وتقويض آخر. وبوضعه لـ"الرسم الشخصي" تحت فئة "السهل والواضح"، التي لا "تصل إلى جوهر الأشياء" ، قام هيوم بـ"تشويه سمعة" هذا الفن كشكلٍ مشروع من أشكال الفلسفة.

نقد هيوم واستعارة الرسام

لتعزيز حجته، استخدم هيوم استعارة بليغة: الرسام الذي يرسم الجسد يحتاج إلى فهم "التشريح" (anatomy)، أي الهيكل الداخلي الذي يقع تحت السطح الظاهري. وبالنسبة لهيوم، كان الهدف من الفلسفة هو الوصول إلى هذا "التشريح" الداخلي؛ أي المبادئ العامة والكونية التي تفسّر الظواهر المتنوعة. لقد رأى أن المنهج "السهل" يكتفي بالوصف السطحي (اللوحة)، بينما الفلسفة الحقيقية يجب أن تتجاوز ذلك للوصول إلى البنية العميقة.

ويمكن تفسير ما قام به هيوم بأنه تدخّل "بوليسي" معرفي، يهدف إلى إعادة تنظيم الحدود بين المجالات الفكرية. فلم يكن حكمه على المنهج "السهل" مجرد رأي، بل كان حكمًا منهجيًّا أقصى الأساليب الوصفية من دائرة الفلسفة الجادة. وهذا الفعل يمثّل تحوّلًا أساسيًّا في هدف الفلسفة؛ من كونها "وصفًا للظواهر" إلى كونها "تفسيرًا للظواهر". ففي حين أن المنهج القديم كان يركز على سؤال "ما هو الشيء؟" عبر الوصف، فإن هيوم كان يطالب بالوصول إلى الجوهر؛ ما يطرح سؤالًا مختلفًا: "لماذا هو على هذا النحو؟". وهذا التحوّل في السؤال الفلسفي فرض تحوّلًا في الأدوات المنهجية؛ ما جعل الأدوات الوصفية غير كافية، وأدى إلى إقصائها.

الجزء الثالث: الأثر الدائم - تأسيس الحدود الحديثة

إن الدعوة التي قدّمها هيوم إلى منهج "مركب" يجمع بين وضوح المنهج "السهل" وعمق المنهج "الدقيق" قد أسهمت في

تشكيل رؤية جديدة للفلسفة. لقد أصبح الفن الذي كان يعتبر "طريقة ثالثة" لتعليم الأخلاق ليس له مكان في هذا الإطار الجديد؛ ما أدى إلى "تشويه سمعته" كشكل مشروع من أشكال الفلسفة.

لم يكن هذا الانفصال مجرد صراع فكري في كتب التاريخ، بل كان لَبِنة أساسية في بناء التخصصات الأكاديمية الحديثة. ومع مرور الوقت، تطور كلٌّ من الفلسفة والأدب بشكل مستقل، وأصبح لكلٍّ منهما أدواته ومنهجياته الخاصة. ولم تَعُد الفلسفة تهتم بالوصف الحيّ للشخصيات أو السلوكيات، بل ركزت على البحث المنهجي عن "المبادئ العامة والكونية"، بينما احتفظ الأدب بأساليبه الوصفية كأداة أساسية للتعبير عن الواقع البشري.

"التطهير" المعرفي وإرث الانقسام

يمكن فهم ما قام به هيوم كجزء من عملية "تطهير" معرفي أوسع نطاقًا، حيث تم إقصاء الأساليب التي بدأت تعتبر "غير علمية" أو "غير دقيقة" من المجال الفلسفي. لقد كان عصر هيوم هو عصر الثورة العلمية، التي أكدت على المنهج التجريبي والتحليل الدقيق. وبتطبيقه لهذا النموذج على الفلسفة الأخلاقية، وصف هيوم المنهج الوصفي بأنه "سطحي" وغير دقيق، وقام بتطهير الفلسفة من الأساليب "الأدبية" أو "الشعرية" التي لم تتوافق مع هذا النموذج الجديد. وهذه العملية، التي دفعت الفلسفة نحو نموذج أكثر تجريدًا وعلمية، تمثّل تيارًا أوسع من تخصّص المعرفة في أوروبا.

إن هذا الانقسام، الذي أحدثه هيوم، لايزال قائمًا حتى اليوم. وغالبًا ما يُنظر إلى الفلسفة الأكاديمية على أنها حقل تِقني ومجرد، بينما يُنظر إلى الأدب على أنه المجال الذي يلامس "الواقع البشري" وتفاصيله الحيّة. وهذا الانقسام التاريخي يفسّر سبب وجود حوار محدود بين هذين المجالَين في الأوساط الأكاديمية المعاصرة. لقد أدّت القطيعة المنهجية، التي أحدثها هيوم، إلى تأسيس لغات وأسئلة مختلفة لكل تخصص؛ ما جعل التفاعل بينهما أكثر صعوبة مع مرور الوقت.

الخاتمة

يُظهر التحليل أن ديفيد هيوم لم يكن مجرد مصنِّف أو مؤرخ للأفكار، بل كان فاعلًا نشِطًا في إعادة تشكيل المشهد الفكري في عصره. ومن خلال إطاره المنهجي الثنائي، أقصى هيوم فنّ "الرسم الشخصي" من دائرة الفلسفة المشروعة، وأسهم بذلك في فصل الأدب عن الفلسفة.

إن عمل هيوم، الذي قد يبدو تِقنيًّا في ظاهره، كان له تأثير عميق ودائم على كيفية تعريف الفلسفة لنفسها، وعلى الهيكل المعرفي للعالم الأكاديمي. لقد حوّل الفلسفة من كونها ممارسة وصفية عملية إلى بحث منهجي عن المبادئ الكونية؛ ما أدى إلى تخصّص المعرفة، وتأسيس الحدود الحالية بين العلوم الإنسانية. إن فهم هذه اللحظة التاريخية يذكّرنا بأنه لا توجد حدود معرفية ثابتة، وأن التخصصات التي نأخذها كمُسلَّمات اليوم هي نِتاج تدخلات تاريخية، وقرارات منهجية غيّرت مسار الفكر بشكل لا رجعة فيه.

الفكر والثقافة

نمطية المثقَّفين في نيويورك

02

يفتتح مايكل هندرسون مقاله، في مجلة سبكتاتور، بالإشارة إلى زيارة للكاتبة والمعلّقة الاجتماعية فران لبوفيتس إلى بريطانيا، حيث يُتوقع أن تُبهر جمهورها البريطاني. ومع ذلك، يُعبّر هندرسون عن شكوكه حول مصداقية تصريحاتها، مشيرًا إلى أنها قد تكون مجرد ضباب من الذاتية المفرطة. ويُستشهد بمقابلة أجرَتها لبوفيتس مع الصحفية ميغان نولان، حيث تُظهر لبوفيتس صورة نمطية للمثقفين في نيويورك.

يمكن تفسير افتتاح المقال بهذه الطريقة كدعوة للقارئ للتفكير النقدي في الشخصيات العامة التي تُصوّر نفسها كرموز ثقافية؛ إذ يرى هندرسون أن جزءًا كبيرًا من تأثير لبوفيتس يأتي من القدرة على الخطابة الجذابة، وليس من عمق الأفكار.

نقد لبوفيتس:

1. الغطرسة الثقافية

ينتقد هندرسون لبوفيتس بسبب تصريحاتها التي تعكس انغلاقًا فكريًّا، مثل قولها: "أمريكا يجب أن تكون أكثر مثل نيويورك"، من دون مراعاة لآراء باقي الأمريكيين. كما تُعبّر عن اعتقادها بأن "الناس في المدن يجب أن يضعوا القوانين"؛ ما يُظهر غطرستها الثقافية.

ومن منظور تحليلي، يعكس هذا النقد ظاهرة اجتماعية واسعة في المدن الكبرى، حيث يميل بعض المثقفين إلى تبنّي صورة عن المدينة كمركز للثقافة الحقيقية، متجاهلين تجارب ومساهمات المناطق الأخرى.

2. التشاؤم والعدائية

يُشير هندرسون إلى أن لبوفيتس تُظهر تشاؤمًا واضحًا تجاه الإنسانية، حيث تصف البشر بأنهم "نوع فظيع". وهذا التشاؤم يعكس أحد الاتجاهات الأدبية والفكرية في الثقافة الحضرية، التي تميل إلى المبالغة في النقد الاجتماعي، وربطه بالتحليل الثقافي.

ويمكن ربط هذه الظاهرة بأفكار نقدية لفلاسفة، مثل جورج أورويل وألدو نورديس، الذين رأوا أن الثقافة يجب أن تواجه القضايا الحقيقية للمجتمع، ولا تكتفي بعرض الذات.

3. الفلسفة السطحية

يَنتقد هندرسون لبوفيتس بسبب تبنّيها لآراء فلسفية سطحية، مثل قولها: "هناك نوعان من الناس في العالم. النوع الذي يمتلك لوحات رامبرانت، والنوع الذي يركض للحاق بالقطار". ويُقارن بين لبوفيتس ولورنز هارت، الذي كان يتمتع بروح الدعابة والذكاء من دون الوقوع في فخّ النخبوية.

إضافةً إلى ذلك، يمكن القول إن هذا التصنيف المزدوج يعكس ميْل بعض المثقفين إلى تبسيط الواقع الاجتماعي والثقافي؛ ما يجعل آراءهم أكثر إثارة للجدل من كونها تعليمية أو تحليلية.

صورة نمطية

يُوسّع هندرسون نقده ليشمل المثقفين في نيويورك بشكل عام، مُشيرًا إلى أنهم غالبًا ما يُظهرون سلوكيات نرجسية ومتعالية. ويَستشهد بأمثلة مثل أندي وارهول، الذي كان يُعتبر رمزًا للثقافة النيويوركية، رغم افتقاره للموهبة الحقيقية، وروبرت مابلثورب، الذي كان يُروِّج لفنّ يُعتبر جريئًا، لكنه في الواقع كان يُظهر تفوّقًا على الآخرين.

من منظور ثقافي، يعكس هذا النقد ظاهرة "ثقافة الشارع إلى النخبة"، حيث تنتقل الرموز الفنية من هوامش الثقافة إلى مركزها، وفي كثير من الأحيان يُصوَّر هذا الصعود على أنه إبداع حقيقي، بينما قد يكون مجرد ظاهرة تسويقية.

النقد الثقافي: من الداخل

يَستشهد هندرسون بآراء النقاد الذين تحدَّوا الثقافة النيويوركية السائدة، مثل الناقد الفني الأسترالي روبرت هيوز، الذي انتقد بشدّة فنانين مثل جوليان شنابيل وجان-ميشيل باسكيا. يوضح هندرسون أن هؤلاء الفنانين نجحوا في خداع المثقفين، بينما كان هيوز قادرًا على رؤية "الراديكالية الشيك" (radical chic) وراء أعمالهم.

وهذا يشير إلى أن النقد الثقافي لا يقتصر على تحليل الأعمال الفنية فقط، بل يشمل دراسة الظواهر الاجتماعية والتسويقية التي تحيط بها. ومن هنا، يمكن القول إن هندرسون يقدّم للقارئ نموذجًا لفهم الثقافة بشكل نقدي، بعيدًا عن الانبهار بالمظاهر.

الخاتمة

دعوة للتفكير النقدي

يَختتم هندرسون مقاله بتوجيه نقد لاذع للمثقفين في نيويورك، مُعتبرًا أنهم يسعون لاحتلال مقاعد كانت شاغرة من قِبَل شخصيات تاريخية مثل دوروثي باركر، وإدموند ويلسون، وروبرت بنشلي، وكول بورتر، وبي.جي. أورورك، وكريستوفر هيتشنز.

ويُختتم المقال بتوجيه رسالة إلى لبوفيتس، مُشيرًا إلى أنها بحاجة إلى كل التأكيدات التي يمكن أن تحصل عليها؛ في إشارة ضمنية إلى أن الشهرة وحدَها لا تكفي لتأكيد مصداقية الشخصيات الثقافية، وأن النقد الذاتي والتحليل العميق ضروريّان للحفاظ على مصداقية الفكر.

الفكر والثقافة

أخلاقيات استعمار الفضاء.. "الهروب" الإنسانوي

03

لطالما مثّل استكشاف الفضاء الخارجي حلمًا قديمًا راود البشرية، بما يرمز إليه من تجاوزٍ للحدود، وتحقيق إنجازات علمية وتقنية غير مسبوقة. غير أن النقاش اليوم يتصاعد حول الأبعاد الأخلاقية لاستعمار الفضاء، لا سيّما في ظل التحوّلات الكبرى التي يشهدها هذا المجال؛ إذ لم يَعُدْ مقتصرًا على وكالات الفضاء الحكومية، بل بات سباقًا تقوده شركات خاصة يمتلكها مليارديرات، ما أدّى إلى ارتفاع غير مسبوق في وتيرة إطلاق الصواريخ. ففي عام 2020، سُجّلت 104 عمليات إطلاق ناجحة، وارتفع العدد إلى 133 في عام 2021، مع طموحات من القطاع الخاص لبلوغ 1000 رحلة سنويًّا في المستقبل القريب. هذا المشهد الجديد يفرض إعادة النظر في الدوافع والأهداف الكامنة وراء هذه الأنشطة.

في هذا السياق، يبرز مقال نشرته مجلة ذا هيومانيست الأمريكية للكاتبة فيكتوريا مايكل، بعنوان: "أخلاقيات الهروب: هل يجب على الإنسانيين دعم استعمار الفضاء؟". ومن الجدير بالذكر أن مايكل باحثة وكاتبة إنسانية تُعنى باستكشاف الأبعاد الأخلاقية للتكنولوجيا والمجتمع.

يطرح المقال فكرة محورية مفادها أن استعمار الفضاء يُقدَّم اليوم باعتباره "واجهة جديدة تُباع بهدوء"، بوصفه مخرجًا لأزمات الأرض المتفاقمة، من الكوارث المناخية إلى تصاعد الاستبداد، في سردية تسوّقها نخبة من "المليارديرات المستقبليين". ورغم الطابع المثالي الذي يبدو عليه خطاب "الهروب"، فإن الواقع يكشف عن تناقضات عميقة؛ فالمشاريع الفضائية تُعد باهظة التكاليف، وقد تم التخلي عن عدد منها بسبب المتطلبات المالية الهائلة، كما أن هذه الأنشطة لا تزال مقتصرة إلى حد كبير على الدول الكبرى ذات القدرات التقنية والمالية الضخمة. ويثير هذا التباين تساؤلًا جوهريًّا: هل يشكّل "الهروب" خيارًا حقيقيًّا متاحًا للبشرية جمعاء، أم أنه مجرّد امتياز يُحتكر من قِبَل قلة قادرة على تحمّل تكاليفه؟

يهدف هذا التقرير إلى تجاوز مجرّد تلخيص المقال، من خلال تقديم تحليل نقدي شامل ومتعدد الأبعاد، يتناول الجوانب الفلسفية،

والقانونية، والسياسية، والبيئية لاستعمار الفضاء. كما يسعى إلى كشف العلاقات بين هذه الأبعاد، والتناقضات الكامنة فيها، واستشراف الاتجاهات التي قد ترسم مستقبل البشرية، سواء على الأرض أو خارجها.

الحجج المؤيدة: استمرارية الحياة والوعد بالمستقبل

تستند الحجج المؤيدة لاستعمار الفضاء إلى مجموعة من الدوافع التي تجمع بين الأبعاد النفعية والطموحات المثالية. ولعل من أبرز هذه الدوافع ضمان استمرارية الجنس البشري، ونشر مظاهر الحياة وتنوّعها، والفن، والجمال في أرجاء الكون – وهي أهداف يُنظر إليها باعتبارها ذات قيمة أخلاقية عليا.

يرى المؤيدون أن نقل جزء من سكان الأرض والصناعات الثقيلة إلى الفضاء من شأنه أن يُسهم في الحدّ من التأثيرات البيئية السلبية على كوكب الأرض. كما أن استغلال الموارد الطبيعية في الأجرام السماوية، مثل الكويكبات والقمر، يُتيح الوصول إلى مصادر غير محدودة، من بينها الهيليوم-3، الذي يُعَدُّ عنصرًا واعدًا في مجال الاندماج النووي، بما قد يُسهم في حلّ أزمة الطاقة العالمية.

علاوة على ذلك، يُنظر إلى هذا التوجّه على أنه يحمل فرصًا اقتصادية هائلة؛ إذ تُشير التقديرات إلى أن "اقتصاد الفضاء" قد يتجاوز حاجز التريليون دولار أمريكي بحلول عام 2040، مدعومًا بإيرادات ضخمة من قطاعات تشمل الأقمار الصناعية، والملاحة، والمراقبة الأرضية، وهي مجالات تُعدُّ أساسية في بنية مجتمع المعلومات الحديث.

انطلاقًا من هذه المعطيات، يُقدَّم استعمار الفضاء بوصفه ضرورةً وجودية، ومحرّكًا محتمَلًا للتقدّم البشري في المستقبل القريب.

الحجج المعارضة: نقد "أخلاقيات الهروب" واستنساخ الاستعمار

في المقابل، يرى المعارضون أن فكرة "الهروب" إلى الفضاء تمثل هروبًا من المسؤولية أكثر مما هي حلٌّ فعليٌّ لمشكلات الأرض. وينطلق هذا التصور من تشبيه استعمار الفضاء بالممارسات الاستعمارية التاريخية التي عرفتها البشرية، محذّرين من أن "استعمار المكان كان تمهيدًا لاستعمار الإنسان". ويستند هذا الربط إلى أن الخطاب الفضائي الراهن يُعيد إنتاج الأنماط الفكرية ذاتها التي برّرت الغزو والاستغلال في الماضي، حيث يُقدَّم الفضاء بوصفه "أرضًا موعودة" غنية بالموارد التي لا تنفد.

إن هذا الخطاب، الذي يستند إلى منطق رأسمالي يبرر استغلال الموارد الفضائية، يتقاطع مع أيديولوجيات سياسية تعتبر استكشاف الفضاء "رسالة تاريخية" أو "واجبًا مقدرًا" لدولة ما، كما هو الحال في الخطاب الفضائي الأمريكي. ويؤدي هذا التلاقي بين الرؤية الاقتصادية والسياسية إلى تغذية نزعة استعمارية جديدة، لا تنظر إلى الفضاء

باعتباره "إرثًا مشتركًا للبشرية"، بل كحيز جديد للهيمنة والتنافس، بما قد يُفضي إلى إعادة إنتاج أنماط الظلم والاستغلال التي عرفها التاريخ البشري على الأرض.

من هذا المنظور، فإن التحديات التي يطرحها استعمار الفضاء ليست تقنية فحسب، بل هي في جوهرها تحديات أخلاقية وفكرية، تتعلق بالبنى الذهنية التي تحرك الإنسان في علاقته بالمكان، وبالآخر، وبالسلطة.

التحديات البشرية: المخاطر الصحية والنفسية للمستوطنين

بصرف النظر عن الجدل الفلسفي والأخلاقي، يواجه مشروع استعمار الفضاء تحديات عملية جسيمة تتعلق بصحة ورفاهية المستوطنين الأوائل. فالفضاء يُعد بيئة معادية بطبيعتها للإنسان، حيث يتعرض الروّاد لمخاطر صحية كبيرة، من أبرزها الإشعاعات الفضائية التي قد تؤدي إلى الإصابة بالسرطان، وتُحدث آثارًا ضارة في الجهاز العصبي المركزي. كما أن انعدام الجاذبية يُخلّف تأثيرات سلبية على الجهاز العضلي الهيكلي، بما في ذلك ضعف العظام وضمور العضلات.

ولا تقتصر التحديات على الجوانب البيولوجية فقط، بل تمتد إلى النواحي النفسية والسلوكية؛ إذ يُواجه الأفراد في البيئات الفضائية المعزولة احتمالات عالية للإصابة بالعزلة الحادة، والاضطرابات النفسية والعصبية، إلى جانب صعوبة التكيّف مع روتين الحياة اليومية في فضاء مغلق ومحدود الإمكانيات.

وعلى المستوى العملي، تشير دراسة علمية أجراها البروفيسور جان مارك سالوتي إلى أن الحدّ الأدنى لعدد الأفراد اللازم لتأسيس مجتمع مكتفٍ ذاتيًّا على كوكب المريخ هو 110 أفراد، وذلك بالنظر إلى الظروف القاسية واحتمال انقطاع الإمدادات من الأرض.

تُبرز هذه الحقائق أن مشروع الاستيطان الفضائي لا يمكن اختزاله في كونه مجرّد رحلة أو مغامرة، بل هو مسعًى طويل الأمد يتطلّب التغلب على عقبات بيولوجية ونفسية عميقة، تتجاوز حدود التكنولوجيا إلى اختبار أقصى ما يمكن أن تتحمله القدرات البشرية.

الإطار القانوني القديم: معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967

شكّلت معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 حجر الأساس لقانون الفضاء الدولي. فقد أرست مبادئ محورية، أهمها أن الفضاء الخارجي ليس مجالًا للسيادة الوطنية، وأن استكشافه واستخدامه يجب أن يتم لصالح الإنسانية جمعاء. كما أكدت على الطابع السلمي للفضاء، ومنعت وضع أسلحة نووية أو دمار شامل في المدار. عكست المعاهدة روح عصرها، حيث توازن التنافس بين القوى العظمى في الإنجازات العلمية مع الحرص على تجنّب عسكرة الفضاء.

الإطار القانوني الجديد: اتفاقيات أرتيميس وشرعنة البُعد التجاري

مع تصاعد دور القطاع الخاص وتزايد الاهتمام بالموارد الفضائية، برزت الحاجة إلى إطار جديد، فطرحت الولايات المتحدة "اتفاقيات أرتيميس"، التي انضمت إليها حتى الآن 56 دولة. تؤكد الاتفاقيات مبادئ التعاون والشفافية وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، لكنها تثير جدلًا بسبب تركيزها على شرعنة استخراج الموارد. فرغم أن معاهدة 1967 تحظر الاستحواذ الوطني على الأجرام السماوية، تسمح "أرتيميس" باستخراج الموارد ضمن إطار يصف نفسه متوافقًا مع القانون الدولي، بل وتتيح إقامة "مناطق آمنة" حول مواقع العمليات. يعكس هذا التحول انتقالًا من مفهوم الفضاء كـ"إرث مشترك للبشرية" إلى فضاء يُنظر إليه كفرصة اقتصادية وتجارية.

أخلاقيات التأهيل البيئي (Terraforming): هل نملك الحق في تغيير الكواكب؟

يُطرح مفهوم "التأهيل البيئي" (Terraforming) على أنه حَلٌّ لتكييف بيئة المريخ كي تكون صالحة للحياة البشرية، وذلك من خلال تعديل غلافه الجوي وتخفيض حرارته. هذا المفهوم يثير أسئلة أخلاقية عميقة تتعلق بأخلاقيات علم الأحياء (Bioethics)، وهو فرع من الفلسفة التطبيقية يهتم بالمسائل الأخلاقية الناجمة عن التقدم في علوم الحياة والتكنولوجيا.

إن المبدأ الأساسي لأخلاقيات علم الأحياء هو حماية الكائنات الحية والأنظمة البيئية. وهذا يتطلب التفكير في مصير أي حياة محتملة على المريخ، حتى لو كانت ميكروبية. صحيحٌ أنه لم يتم العثور حتى الآن على دليل قاطع على وجود حياة خارج الأرض، غير أن الاكتشافات الأخيرة تشير إلى إمكانية وجود محيط حيوي تحت سطح المريخ. وإذا كان هذا المحيط الحيوي موجودًا، فهل يملك البشر الحق في تدميره لتحويل الكوكب كي يناسب احتياجاتهم؟ كما أن مبدأ أخلاقيات علم الأحياء ينص على ضرورة احترام قدرة الكائنات الحية على الوجود واتخاذ القرارات المستنيرة بشأن حياتها، وهو مبدأ يمكن تطبيقه على الأنظمة البيئية ككل. وهذا يطرح تَحَدِّيًا أخلاقيًّا؛ إذ إن المغامرة الفضائية يجب ألّا تكون على حساب أي موطن بيولوجي محلي محتمل، مهما كان صغيرًا.

الخاتمة

يُظهر تحليل مقال "أخلاقيات الهروب" أن النقاش حول استعمار الفضاء ليس منفصلًا عن قضايا الأرض، بل امتداد لها، إذ يكشف تناقضات بين الطموحات المثالية والمصالح العملية. يتجلى ذلك في خطاب "الهروب" مقابل واقع التكاليف والمحدودية، وفي خطر إعادة إنتاج النزعات الاستعمارية القديمة، إضافةً إلى هيمنة القطاع الخاص وما تثيره من تساؤلات حول الصالح العام، فضلًا عن المفارقة البيئية الناتجة عن أنشطة يفترض أن تحمي الأرض لكنها قد تُلوّثها.

تجاوز هذه الإشكاليات يتطلب إطارًا فضائيًا جديدًا قائمًا على العدالة والمسؤولية، يوازن بين حرية الاستكشاف وحماية الإرث المشترك للبشرية، ويعزز التعاون الدولي بمشاركة الدول النامية. كما يستلزم الالتزام الصارم بأخلاقيات علم الأحياء، مع منح الأولوية لحماية أي حياة محتملة في الفضاء، مهما كانت بدائية.

TRENDS
تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY